

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية هما مدخل إفضال مشروع
الضم الإسرائيلي

بلورة موقف فلسطيني واضح يتضمن الإعلان عن انتهاء التسوية التفاوضية مع الاحتلال

01

هل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط
بداية تراجع عصر الهيمنة الأمريكي؟

08

تأثير تطبيق الضم في الضفة على
العلاقات المصرية الإسرائيلية

06

شركات الدواء الفلسطينية في مرمى الاتهام..
من رفع الأسعار في ظل أزمة كورونا؟

10

اتهامات لـ "الجندي" بمخالفة شروط
السلامة ومنع طاقم السلامة من الدخول
إلى المصنع ومديرها يردّ

15

الأثر القانوني لحالة الطوارئ على عقود
العمل وعقود الإيجار
بقلم: المحامي هادي رياض مشعل

14

ملف العدد

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية هما مدخل إفضال مشروع الضم الإسرائيلي

بلورة موقف فلسطيني واضح يتضمن الإعلان عن انتهاء التسوية التفاوضية مع الاحتلال

- د. اشتية: الضم يشكل حلقة أخيرة من عملية ممنهجة لتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية
- بركة: استمرار الانقسام هو أقرب شيء إلى خيانة المصالح الوطنية ويجب تحريك العنصر الشعبي في المناطق المهتدة بالضم وإعلان فلسطينيتنا عليها
- المصري: الضم سيكون مقدمة لخطوات أخرى لاحقة كالتجهير
- د. القدوة: يجب المزاوجة بين موقف نضالي حقيقي على الأرض ومواجهة جدية مع إسرائيل وعمل سياسي جدي يركز إلى المصالح الوطنية
- د. حمد: نسير في الاتجاه الخاطيء والنتيجة وصلنا إلى مرحلة الفشل وعدم وجود قوى وطنية فلسطينية وتجذر الاحتلال وتوسعه
- الناشطة عريقات: الضم الفعلي هو حقيقة واقعة على الفلسطينيين والضم القانوني هو نتيجة متوقعة لأوسلو

الإسرائيلية، وتعزيز صمود الفلسطينيين. ووضع خطة للتحرك لإحياء الضم قبل وقوعه، كونه يهدد مصالح الكل الفلسطيني، إضافة إلى الاشتباك مع الاحتلال، وخاصة في مناطق التماس، والمناطق المهتدة بالضم، وتعزيز المناعة الوطنية، وتقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. والكف عن البقاء في حالة ترقب لما يمكن أن يعلنه الإسرائيليون من ضم الأغوار وفرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات، لتصدير سلسلة شديدة من بيانات وتصريحات الإدانة والشجب والاستنكار وعدم الاعتراف (...).

طالب محللون وخبراء سياسيون وأكاديميون فلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة 48 والشطات؛ القيادة الفلسطينية بكافة مستوياتها وتصنيفاتها الفصائلية الانتقال بمواقفها من ردات الفعل على ما تصنعه دولة الاحتلال من أحداث على الأرض الفلسطينية المحتلة إلى صناعة الحدث، بإعادة تشكيل التوجه الاستراتيجي الفلسطيني، من خلال بلورة استراتيجية شاملة ينبثق عنها برنامج سياسي وشراكة سياسية وإرادة حقيقية، بالتوازي مع بلورة خطة وطنية شاملة للتصدي لمخططات الضم

الحدث- كرمل إبراهيم

المستوى المركزي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

حراك شعبي وبلورة تيار وطني ضاغط

ودعا هؤلاء إلى حراك شعبي وبلورة تيار وطني ضاغط يضم كل الحريصين على المصلحة الوطنية، وبمن فيهم من حركتي فتح

اتفاق أوسلو في نفس الوقت الذي تتمسك فيه القيادة بالسلطة. وجددوا مطالبهم بإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، ونقل المهمات السياسية للسلطة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف التنسيق الأمني، لتصبح السلطة جهازا إداريا خدميا يتولى إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني على

انتقدوا بشدة القرارات الفلسطينية التي تجمع بين النقيضين، بين حل السلطة والمطالبة بشبكة أمان لها، وبين التهديد بإلغاء

شكراً على وقفتكم
مع أبناء شعبنا وقطاعنا الصحي،
فبجهودكم تم:

صندوق
وَقْفَةَ عِزِّ

التبرع لـ **30,000**
عائلة متكشفة جراء الأزمة

التبرع لـ **40,000**
عامل متضرر من أزمة كورونا

البلد
بحفِّ لها
أهلها

تخصيص **6** مليون شيكل
للعائلات المتكشفة في المخيمات
في فلسطين وسوريا ولبنان

تخصيص **2** مليون شيكل
للعائلات المتضررة في
محافظة القدس

دعم القطاع الصحي
بأجهزة ومعدات وأدوية

1800888666
www.waqfetizz.ps

تبرعكم مهما كان صغير،
عمل فرق كبير كثير. بوقفنا مع بعض
بنحمل البلد وأهلها



هاني المصري



محمد بركة



د. محمد اشتية

منذ أوصلو وإنما سلطة يجب تغيير شكلها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها ونقل المهمات السياسية منها إلى المنظمة لإعادة الاعتبار للمنظمة قولا وفعلا لكي تكون الممثل الشرعي والوحيد، وهذا يقتضي إعادة بناء مؤسساتها بحيث تضم الجميع على قاعدة الاتفاق على الأهداف وأشكال النضال الأساسية والأسس والقيم السياسية والديمقراطية بحيث تحافظ على الحقوق والرواية التاريخية وتكون قادرة على العمل السياسي لتحقيق أقصى ما يمكن في كل مرحلة من أجل تغيير موازين القوى وليس الخضوع لها.

وضع استراتيجيات فلسطينية.. كلام غير جدي على الإطلاق

ولا يستبعد رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل محمد بركة، أن يتم الضم فعليا في أوائل شهر تموز القادم، لكنه يرى في الحديث حول وضع استراتيجيات فلسطينية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، شعبية عربية إسلامية دولية، كلاما غير جدي على الإطلاق. وقال: "لسنا قادرين على القيام بذلك لكن هذا الأمر ليس مستجدا فهناك كانت الكثير من العناوين التي كانت تراوح في الفضاء ونعرف أنها قادمة ولم نقم بما يجب أن نقوم به كحركة وطنية بمختلف مكوناتها، ولا نستطيع أن نظهر بمظهر المتفاجئين والذين أسقط في أيديهم وفجأة اكتشفوا أن عليهم أن يبلوروا استراتيجيات".

ويؤكد أنه كان يترتب تشكيل رؤية من منظور الأمن القومي الفلسطيني، حيث يجب أن لا تتعاطى فقط مع هذه القضية أو تلك وإنما مع مجمل الاحتمالات التي يمكن أن تكون من أسوأها إلى أفضلها إذ يجب أن تكون هناك برامج جاهزة، لكنه قال: "وللأسف الشديد لم تكن موجودة وكل ما في الأمر أننا نفكر وننظر في كيفية الرد على المستجدات وعلى ما يحدث وأعتقد أن هذا يشكل إخفاقا كبيرا في الحركة الوطنية الفلسطينية".

غائبون عن التأثير وفي حالة تلقي كل شيء

وأضاف بركة: "لا يوجد في مجموعة العوامل المؤثرة على إفسال الضم، العامل الفلسطيني، نحن غائبون عن التأثير نحن في حالة تلقي في كل شيء، لا يوجد في ميزان العوامل العنصر الفلسطيني وهو العنصر الأساسي وهو المتضرر الأساسي، نحن غائبون الكل يدعو للمشاركة الشعبية وتحريك الشارع والانتفاضة والعمل السلمي لكن هذا ليس موجودا على الأرض، نحن في أحسن الأحوال في حالة تنظير إنما يجب وضع برامج تقود إلى الاحتكاك الشعبي مع الاحتلال وتقليص التبعية الاقتصادية وترتقي بالمناعة الوطنية وغيرها، للأسف الشديد لا يمكن أن أقول إننا في الأشهر القادمة الموعد الذي سيحسم نتناها وحده في موضوع الضم، سيكون بإمكاننا وضع استراتيجيات على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامي والدولي".

ويؤكد بركة، أنه لا يمكن التقدم في أي مشروع وطني أو أي رؤية استراتيجية أو حتى تكتيكية طالما الانقسام قائم، ولا يمكن أن نتقدم في أي خطوة بدون إنهاء ملف الانقسام، وأقرب شيء إلى خيانة المصالح الوطنية الفلسطينية هو استمرار هذا الانقسام. وقال: "إنهاء الانقسام هو أداة العمل الأولى ليس لحل المأزق والإخفاق الذي نتواجد فيه، إنما إنهاء الانقسام بشكل أداة العمل المركزية وبدونها لا يمكن أن نعمل شيئا أبدا".

تتولى شؤون اللاجئين. وقال د. اشتية "إن التحدي الأكبر الذي يواجهه الفلسطينيون اليوم هو التهديد الإسرائيلي بالضم، الذي يشكل حلقة أخيرة من عملية ممنهجة لتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية من خلال ضرب مكونات هذه الدولة التي لا يمكن لها أن تقوم بدونها، وهي: القدس وقطاع غزة والأراضي المصنفة (ج) والأغوار".

إلا أن المراقبين يرون أن هذا لوحده غير كاف، ويجب قبل كل شيء مخاطبة المجتمع والشارع الفلسطيني بكافة مكوناته السياسية والحزبية والإقدام على خطوات ميدانية وعملية باتجاه الوحدة الوطنية قبل حتى المؤتمر الدولي المستند إلى الشرعية الدولية والقانون الدولي.

الوحدة والشراكة هما الحل السحري لمواجهة وإفسال الضم

ويرى مدير عام مركز مسارات هاني المصري، أن الوحدة والشراكة هما الحل السحري لمواجهة وإفسال الضم وغيره ولكنه قال: "وما يمنع تحقيقهما المصالح الفردية والفئوية والخلافات البرامجية وتأثير المحاور والتدخلات العربية والإقليمية والدولية والإسرائيلية وإسرائيل هنا لاعب رئيسي يساهم في استمرار الانقسام ويلعب دورا فيه، ولكن رغم الخلافات والمصالح الفردية وتأثير المحاور، الوحدة تبقى ضرورة لأن القضية والشعب والأرض في خطر شديد، لأن المشروع الصهيوني ما زال مفتوحا ويهدف إلى استكمال تحقيق أهدافه، بإقامة إسرائيل الكبرى على أرض فلسطين وهذا يعني إقامة دولة يهودية مع أقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين".

الضم مقدمة لخطوات أخرى لاحقة

ويرى المصري، أن خطوة الضم إن تمت لن تكون هي نهاية المطاف وإنما ستكون مقدمة لخطوات أخرى لاحقة مثل التهجير، فلا تريد إسرائيل أن تكون دولة ثنائية القومية أو دولة يعيش فيها ملايين الفلسطينيين حتى ضمن نظام تطهير عنصري، ولعل ما هو مطروح حول قرى المثلث في رؤية ترامب دليل على ما يجري التخطيط له ودليل على ما يجري الاستعداد لتنفيذه.

وقال المصري: "إن ما يمنع الوحدة هو وجود استقطاب حاد بين فصليين؛ فحماس تسيطر على قطاع غزة بشكل انفرادي والرئيس وفتح يهيمنان على السلطة والمنظمة، والحل بسيط من حيث الشكل ولكنه صعب جدا من حيث المضمون وهو بإنهاء سيطرة حماس الانفرادية وهيمنة الرئيس وفتح وقيام شراكة حقيقية تتسع للجميع".

ويؤكد المصري، على أن الوحدة حتى تقوم بحاجة إلى بلورة رؤية شاملة تستخلص الدروس والعبر من التجارب السابقة وتنبثق عنها استراتيجية واحدة وبرنامج يجسد القواسم المشتركة بدون أن ينهي التعددية والتنافس والاختلافات ولكن في إطار الوحدة والالتزام بالقواسم المشتركة، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لأن الانقسام الفلسطيني الداخلي استثمار لإسرائيل ولأمريكا. خاصة أن الوحدة التي نتحدث عنها الآن تأتي بعد تجاوز إسرائيل كليا لاتفاق أوصلو وانتقالها إلى مرحلة إقامة إسرائيل الكبرى وهذا واضح تماما في رؤية ترامب.

بحاجة إلى سلطة لا تلتزم بالالتزامات القائمة
وقال المصري: "نحن بحاجة إلى سلطة لا تلتزم بالالتزامات القائمة

وحماس، من أجل الضغط على طرفي الانقسام لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والاستعداد للتصدي للمخاطر المحيطة بالقضية والشعب والأرض.

كما دعوا إلى بلورة موقف فلسطيني واضح من الضم يكون قادرا على التأثير على الموقفين العربي والدولي، ويتضمن الإعلان عن انتهاء التسوية التفاوضية مع الاحتلال في ظل موازين القوى القائمة حاليا، وأن أي تسوية مستقبلية يجب أن تتم بعد تغيير جوهر في موازين القوى، بحيث تستند إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى دفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فعالة لإحباط مخططات الضم والتوسع الاستيطاني، والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

ويتساءل مراقبون، هل شدة خطورة ضم أجزاء من الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها ستدفع الفلسطينيين لإنهاء الانقسام وانجاز وحدتهم الوطنية التي فشلوا في تحقيقها عندما أعلن ترامب صفقته لتنتابها، وهل لديهم الإرادة الحرة التي تؤهلهم هذه المرة بلا تردد على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني بناء على مخاطر مشروع الإلحاق والضم على كافة ثوابت ومكونات القضية الفلسطينية، أم أنهم سيبقون أسرى مواقفهم ومصالحهم الفئوية وتغليبها على المصلحة الوطنية والقومية العليا!

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية

وأجمع الخبراء السياسيون والأكاديميون على أن المدخل لذلك يتمثل في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، على أساس حل الأزمة الشاملة القائمة على معادلة لا غالب ولا مغلوب، بحيث تشمل القضايا الأساسية التي لا بد أن تطبق وفق الأولويات التي يتفق عليها وبالتوازي، وربما في بعض الأحيان بالتزامن، بما يشمل إنهاء سيطرة "حماس" على قطاع غزة، وإنهاء هيمنة "فتح" على السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أساس برنامج الحد الأدنى الوطني والشراكة الكاملة، وتغليب المصالح الوطنية على المصالح الفصائلية والفئوية.

وإن كانت القيادة الفلسطينية قد بدأت بمخاطبة الأوروبيين قبل غيرهم من أجل التحرك لإحباط مشروع الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية، فإنه كان عليها قبل كل شيء ليس فقط مخاطبة مجتمعها الداخلي وإنما الإقدام على خطوة جريئة وبدون مقدمات بالإعلان عن إنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي تمهيدا لإفسال وإسقاط مشروع الضم الاحتلالي، ابتداء من إعلان السلطة الرسمي عن تحللها من الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال.

رئيس الوزراء د. اشتية يحذر الحكومة الإسرائيلية الجديدة

وعلى أهمية تحذير رئيس الوزراء د. محمد اشتية في جلسة مجلس الوزراء (56) الحكومة الإسرائيلية الجديدة من مغبة الإعلان عن أي ضم للأغوار أو فرض للسيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية، ودعوته وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إلى وضع ثقل أوروبا الاقتصادي خلف موقفها السياسي الراض للتهديد الإسرائيلي بضم أجزاء من الضفة الغربية، مثلما دعا المجتمع الدولي للرد على تلك الخطوة بمقاطعة إسرائيل والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بعاصمتها القدس، وحق اللاجئين في العودة وفق القرار الأممي رقم 194 والتمسك بـ"الأونروا" كهيئة دولية



نورا عريقات



د. ناصر القدوة



د. غازي حمد

بالسلطة الفلسطينية وان تصبح الأولويات الفلسطينية متغيرة“.

الضم كأمر واقع يعكس الواقع الحالي

أما الأكاديمية والناشطة الفلسطينية في الولايات المتحدة نورا عريقات، فقالت: ”الضم الفعلي هو حقيقة واقعة على الفلسطينيين والضم القانوني هو نتيجة متوقعة لعملية أو سولو للسلام، وستكون هناك مناقشة للمضي قدماً“.

وأضافت: ”ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع وهو واقع ما كان يمكن تحقيقه بدون مشاركة فلسطينية في مسار عملية أو سولو للسلام وفي الصورة الأكبر تخلت ”أو سولو“ عن سياسة المقاومة لسياسة الاستحواذ وبدلاً من مقاومة الولايات المتحدة وإسرائيل أثبت الفلسطينيون أهليته لدولة خاصة بهم من خلال إثبات بأنهم شركاء قابلين للسلام وشركاء موثوق بهم لضمان أمن إسرائيل، ووضعت أيضاً ثقة لا مبرر لها في الولايات المتحدة على الرغم من الأدلة التجريبية للعينة على أنها كانت جزءاً من المشكلة ولا يمكنها تقديم دولة فلسطينية، وكان أو سولو الثاني 95 هو الذي أوجد نظام الاختصاص القضائي المختلط في المناطق ”أ، ب، ج“ الذي جعل الضم فعلاً واقعاً والضم القانوني أمراً ممكناً“.

وأكدت عريقات، وهي أستاذة مساعدة في جامعة جورج مايسون في مادة الدراسات القانونية والدولية، أنه منذ عام 95 وفي ظل هيكلة الغزو الاستيطاني الاستعماري الجوهري قامت إسرائيل بإخراج الفلسطينيين بشكل ثابت من المنطقة ”ج“ وركزتهم في المناطق ”أ، ب“ أثناء ترسيخها مشروعها الاستيطاني في المنطقة ”ج“.

يجب التخلي عن سياسة الهزيمة والأذى الذاتي

وتطالب عريقات بالتخلي عن أو سولو، وقالت: ”حتى أكثر المتحمسين لحل الدولتين يجب أن يتخلوا عن سياسة الهزيمة والأذى الذاتي فهي واقعة الذي هو نتاج أو سولو، وفي هذا السياق يجب أن نبتعد عن الولايات المتحدة وتتفق القيادة الفلسطينية على أن ترامب يمثل مشكلة لكنها ما زالت تتق في الولايات المتحدة وتنتظر فقط أن تحل إدارة جديدة مكانه ولكن هذا أمل زائف فالمشكلة ليست في ترامب وإنما في الولايات المتحدة ذاتها، والقيادة الرسمية مترددة في إدارة ظهرها للولايات المتحدة الأمريكية وهو أمر لا رجعة فيه على الأرجح، ولكن كما هو الحال مع أو سولو يجب أن نقبل أن الولايات المتحدة هي جزء أساسي من المشكلة فهي تدعم إسرائيل وبالتالي فهي تقوض حريتنا“.

وأكدت أنه يجب نزع الشرعية عن مشروع إسرائيل الاستعماري الاستيطاني من خلال فضح ما هي عليه، إسرائيل ليست دولة تسعى لشركاء السلام وبعض التنازلات من أجل السلام وإنما تسعى بشكل لا يرحم إلى الأراضي الفلسطينية، وقالت: ”قبل كل شيء ليس علينا فقط رآب الصدع بين حماس وفتح وإنما الأكثر من ذلك علينا إيجاد قيادة جديدة وشابة، لقد مهدت السياسة الأمريكية على وجه التحديد الطريق لصفقة القرن بحيث إن ما كشفت إدارة ترامب في أوائل 2020 لم يكن ترتيباً ثورياً للأراضي بل كان انعكاساً للواقع على الأرض بتعزيز عمليات الاستعمار الإسرائيلي ويجعل الاحتواء الفلسطيني الدائم يدعو بشكل مأساوي إلى حكم ذاتي فلسطيني“.

على ما نتحدث عنه نطالبهم بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود 67 واتخاذ إجراءات ضد الاستعمار الاستيطاني وبحثهم على ممارسة ضغوطهم من خلال استخدام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بينهم وبين إسرائيل، مع ضرورة مواجهة ما يسمى بالصهيونية المسيحية والتجمعات المتشددة من الإنجليبين وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الأماكن مثل البرازيل، وأعتقد أنه يجب أن يكون هذا جزءاً أساسياً من تحركنا السياسي، إضافة إلى ضرورة التوصل لاستراتيجية صحيحة وشاملة للمواجهة مع إسرائيل.

رسائل فلسطينية إلى جهات رسمية عربية وإسلامية وأوروبية

ويؤكد القدوة، أنه رسائل أرسلت إلى جهات رسمية عربية وإسلامية وأوروبية تضمنت الموقف الفلسطيني المطروح ”أنه إذا قامت إسرائيل بالضم سوف تلغي الاتفاقيات القائمة، ونطالب بشبكة أمان مالية من العرب، ولكن إن أردنا إلغاء الاتفاقيات فهذا يعني حل السلطة وإن أردنا حلها فلماذا شبكة الأمان، فهذا كلام غير مفهوم. فإن كنا فعلاً نريد أن نحل السلطة يجب أن يأتي ضمن استراتيجية شاملة بإلغاء الاتفاقيات أو على الأقل تحميل إسرائيل مسؤولية إلغاء الاتفاقيات بسبب الضم، حل السلطة، إقالة الحكومة، خروج ربما جزء من القيادة الفلسطينية إلى الخارج، والعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وترميم البيت الفلسطيني، وعلينا حسب حساب حالة الفوضى المتوقعة والاستعداد للسينايويوهات التي يمكن أن تقدم عليها إسرائيل خصوصاً في المجال الأمني“.

ضد حل السلطة ولتقم إسرائيل بتدميرها

وأضاف القدوة: ”إن استمرينا على المواقف السابقة هذا يعني أنه لا يوجد لدينا رؤية استراتيجية تمكنا من مواجهة إسرائيل وتجبرها وتجعل العرب والعجم والأوروبيين يأخذوننا على محمل الجد، وبوضوح شديد أنا ضد حل السلطة، لتقم إسرائيل بتدميرها ولكن علينا أن نتخذ مواقف وطنية متقدمة حريصة على المصلحة الوطنية وإن لم تعجب إسرائيل فلتأت وتدمرها“.

الهروب تحت مسمى الواقعية السياسية وكثير من المسميات الدولية

ويأسف القيادي في حركة حماس غازي حمد، بقوله: ”نهرب تحت مسمى الواقعية السياسية وكثير من المسميات الدولية نحن الفلسطينيين دخلنا في منحى خطأ منذ أكثر من 30 عاماً ونحن نسير في الاتجاه الخاطيء والنتيجة أننا وصلنا إلى هذه المرحلة، مرحلة الفشل وعدم وجود قوى وطنية فلسطينية وتجذر الاحتلال وتوسعه، في احتلال موجود والباقي إفرازات، هذا الاحتلال كل يومي يفرز لنا رؤية جديدة وعملاً جديداً وخطة جديدة وإجراء جديداً، وكل مرة ينادي الفلسطينيون ضد ذلك وللأسف هذه كلها قفزات في الهواء“.

وأضاف: ”يجب بالفعل أن نصل إلى استنتاج أن نقول بكل صراحة وجراحة وانفتاح أن الطريق الذي سار فيه الفلسطينيون طوال الـ 30 عاماً الماضية للأسف كانت مساراً خاطئاً وأوصلتنا إلى استنتاجات ونتائج خاطئة وتوسع وتجذر الاحتلال وإلى تقلص القوى الوطنية وتششت العمل الوطني وأن تستبدل منظمة التحرير

وجود سلطين في غزة والضفة مصالحة إسرائيلية

يقول بركة: ”إسرائيل تحدد موقفها من السلطة بناء على أداها، وحتى سلطة حماس فإن أي خطر عليها يقلق إسرائيل فليس صدفة في عز الكورونا أن يذهب رئيس مجلس الأمن القومي إلى قطر من أجل أن يشجع في دفع الميزانيات لسلطة حماس، وأول يوم في رمضان اتصل رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين لتهنئتي بشهر رمضان وقال إنه ضغط على الحكومة من أجل أن تحرر جزءاً من مستحقات السلطة الوطنية لأن الوضع صعب. بمعنى قضية وجود السلطة في غزة والسلطة في الضفة بهذا الشكل فهي مصلحة إسرائيل ولا خلاف على ذلك، لكن إسرائيل ستصبح قلقة من هذه السلطة أو تلك عندما تعتقد أن ضرر وجود السلطة أكثر من فائدتها وحتى الآن الوضع عكسي ولذلك هذه الأمور يجب أن تدخل في ذهن متخذ القرار أين هو واقف بالضبط بالنسبة لمصلحة الشعب الفلسطيني وبالنسبة لحسابات إسرائيل“.

ويطالب بركة، بتشكيل منظومة عمل مشتركة لكل مكونات الشعب الفلسطيني في المدى المباشر وقال: ”يجب من الآن البدء بحملة شعبية في المناطق المهدهدة بالضم بالتواجد وإن لم تسمح إسرائيل لأبناء شعبنا بالوصول لا من الداخل ولا في الضفة فلننشئ احتكاكاً في كل مكان، هذا سيقود إلى حراك وهو بدوره سيقود إلى رد فعل، وبالتالي سيقود إلى تعاطف وتعاضد وسيفرض رأياً على القيادة السياسية أو على الأقل شكلاً من أشكال المشاركة في العالمين العربي والإسلامي فلا يكفي رفض الضم في الأروقة والندوات وإنما المفروض التحدث عن برنامج عملي يشمل إنهاء الانقسام وتحريك العنصر الشعبي في المناطق المهدهدة بالضم من أجل أن نعلن فلسطينيتنا عليها“.

صياغة موقف فلسطيني واضح وعلى أساسه نخاطب العرب الأوروبيين

فيما قال رئيس مجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات/ عضو لجنة مركزية حركة ”فتح“ د. ناصر القدوة: ”أي ضم سوف يشكل إعلاناً إسرائيلياً بإنهاء التسوية التفاوضية، ولا عودة للمفاوضات دون أن تتخلى عن الهدف الفلسطيني المركزي وهو إنجاز الاستقلال الوطني في دولة فلسطين القائمة على حدود 67 وعاصمتها القدس وليس بناء أو إنشاء الدولة، وإنما الاستقلال الوطني، وبعد إقرار الجانب الآخر بحقوق الشعب الفلسطيني ووجود دولة فلسطين والاعتراف بها، فيجب المزاجية بين موقف نضالي حقيقي على الأرض ومواجهة جديده مع إسرائيل وعمل سياسي جدي يرتكز إلى المصالح الوطنية الفلسطينية“.

وأضاف: ”نرحب بأي لقاءات للحوار بين فتح وحماس أو التنظيمات ككل أو على المستوى الثنائي وبالأتجاهين لإنهاء الانقسام، فلا بد أن يكون هناك توافق بين حماس وفتح على تخلي حماس عن السيطرة أحادية الجانب على القطاع والسماح له بالعودة إلى النظام الإداري والسياسي الفلسطيني مقابل أن تقبل فتح شراكة سياسية كاملة في كل النظام السياسي وأن كل هذا يتم على أرضية سياسية برامجية متوافق عليها“.

وتابع القدوة: ”وعلينا صياغة موقف فلسطيني واضح وعلى أساسه نخاطب العرب والأوروبيين ونقول إن هذا غير مقبول وبناء

تقرير

تأثير تطبيق الضم في الضفة على العلاقات
المصرية الإسرائيلية

نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي ورقة تقدير موقف، أعدها الباحث الإسرائيلي أوفير فينتر، حول تداعيات ضم الضفة الغربية من قبل حكومة الاحتلال على العلاقات المصرية الإسرائيلية، جاء فيها:

الحدث- محمد بدر

بينما تتركز معظم المناقشات الدائرة في ما يتعلق بتطبيق "السيادة الإسرائيلية" في الضفة الغربية على الآثار والانعكاسات المتوقعة لهذه الخطوة على العلاقات مع الأردن والسلطة الفلسطينية، يجب على "إسرائيل" أيضاً أن تأخذ في الاعتبار تداعيات الخطوة على العلاقات مع مصر. تميل مصر إلى تفسير التصريحات الإسرائيلية حول الضم من جانب واحد على أنها جزء من اللعبة الانتخابية في "إسرائيل". ولكن منذ التوقيع على اتفاقية الائتلاف بين الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو و"أزرق أبيض" بزعامة بيني غانتس، تغير الموقف في القاهرة، وبدأت المساعي المصرية لثني الولايات المتحدة و"إسرائيل" عن تنفيذ خطوة الضم.

إذا تقرر تطبيق الضم بشكل نهائي، فإنه يتعين على مصر أن تقرر بين إجراءات رد الفعل ضد "إسرائيل" على الساحة العربية والدولية والانتهاك المباشر لعلاقات السلام بين البلدين. بالنظر إلى سلوك مصر السابق، يُقدر أنها تفضل الرد بشكل هادئ. لكن، قد يجبرها الضم الإسرائيلي الواسع النطاق والتصعيد الأمني الشديد بين "إسرائيل" والفلسطينيين والضغط العام الداخلي على التصعيد. علاوة على ذلك، يُنظر إلى تدابير الضم من جانب واحد في مصر على أنها نهاية للعملية السياسية الإسرائيلية الفلسطينية، وبالتالي يُتوقع أن تقوض الدور البناء الذي قد تلعبه مصر في الترويج لخطة ترامب وتشجيع الفلسطينيين على استكشاف حلول جديدة وبديلة للصراع، مثل حل الدولة الواحدة.

في مؤتمر صحفي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، طلب من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التعقيب على التصريحات الإسرائيلية بشأن ضم غور الأردن، ورد بابتسامة "هناك فرق بين الوعود التي تقطع قبل الانتخابات وبين تحقيقها بعد ذلك". ومع ذلك، يبدو أن اتفاقية الائتلاف بين نتنياهو وغانتس، والتي بموجبها يمكن لرئيس حكومة الاحتلال بالفعل تطبيق السيادة في أجزاء من الضفة الغربية في وقت مبكر من يوليو على أن يتم ذلك بعد موافقة الحكومة والكنيست، قد غيرت تقييم القاهرة لنوايا "إسرائيل" في هذا الصدد. بناء على طلب الفلسطينيين، عقدت جامعة الدول العربية في 30 أبريل/نيسان مؤتمراً خاصاً عبر الفيديو لوزراء الخارجية، محذرة من أن الضم قد يقوض فرص السلام في المنطقة. ندد وزير الخارجية المصرية سامح شكري بمحاولة "إسرائيل" استغلال أزمة كورونا للمضي قدماً في اتخاذ إجراءات من جانب واحد وتثبيت حقائق جديدة على الأرض، وهو ما يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي.

تقوم معارضة مصر لإجراءات الضم الإسرائيلية من جانب واحد على عدد من المستويات؛ المستوى الأول، هو التضامن المصري التقليدي مع الفلسطينيين ومع حقهم في دولة مستقلة وقابلة للحياة على حدود عام 1967. المستوى الثاني، هو أن المصريين يرون في استئناف المفاوضات من أجل تسوية إسرائيلية فلسطينية، أمراً يسهم في استقرار المنطقة، ويصب في المصالح القومية المصرية. علاوة على ذلك، تخشى مصر من تصعيد عنيف في الضفة الغربية

- انتفاضة ثالثة - ستؤدي إلى زيادة "التطرف" في المنطقة ككل، وصعود القوى الراديكالية، بما في ذلك حماس في قطاع غزة والإخوان المسلمين في مصر، وتضر بالسياحة والاستثمار الأجنبي وتحبط التعاون الحيوي مع "إسرائيل"، على سبيل المثال في قطاع الغاز.

إن الجزء الأكبر من التفكير في القاهرة مخصص حالياً لإيجاد طرق لإقناع إسرائيل والولايات المتحدة بالتراجع عن أفكار الضم وإعادة إسرائيل والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. نشر نائب مدير المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، اللواء (احتياط) محمد إبراهيم، في 2 مايو، مقالة حول ضم غور الأردن، وحث الدول العربية على وضع هذه القضية في مقدمة جدول الأعمال الدبلوماسي والإعلامي من أجل الضغط على "إسرائيل" للتراجع عن نواياها من خلال إحراجها في الساحة الدولية، وذلك من خلال الدعوة لانعقاد مجلس الأمن لمناقشة تداعيات هذه الخطوة وتقديم رؤية عربية فلسطينية موحدة ومتفق عليها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تسوية شاملة وإرسال تحذير للولايات المتحدة من أن الضم سيضر بالوضع الأمني في الضفة الغربية ويقوض استقرار المنطقة ويضعف موقف السلطة الفلسطينية في مقابل حماس.

ومن الواضح أيضاً أن مصر تتوقع أيضاً أن تكون السلطة الفلسطينية مرنة بشكل يمنع "إسرائيل" والولايات المتحدة من تبرير الإجراءات الأحادية بذريعة أن الفلسطينيين رفضوا خطة ترامب. ودعا اللواء إبراهيم السلطة الفلسطينية إلى إعادة دراسة مسارها والعمل مع الدول العربية للمضي قدماً في خطة تحوطية لإحباط خطة الضم. معتبراً أن هذه الخطوة يجب أن تشمل صياغة مخطط عربي فلسطيني كبديل لمخطط السلام الأمريكي، بما لا يترك فراغاً للضم الإسرائيلي، ويمكن للسلطة الفلسطينية من الظهور كشريك حقيقي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق السلام.

كما ودعا عدد من الكتاب المصريين في مقالات نشرت في الصحافة المصرية، حركة حماس، إلى تحقيق المصالحة والعمل تحت إطار السلطة الفلسطينية في رام الله، من أجل إحباط مخطط الضم.

خيارات الاستجابة المتاحة لمصر

في حال تم تطبيق الضم، تشير التقديرات إلى أن القاهرة تفضل أن تقوم برد رديء لا يعرض للخطر المصالح الاستراتيجية الحيوية المتعلقة بعلاقتها مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ولا سيما: المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، التي تتزايد أهميتها بسبب وباء كورونا؛ والوساطة الأمريكية بينها وبين إثيوبيا في أزمة "سد النهضة"، والتعاون الأمني مع "إسرائيل" في مكافحة "الإرهاب" في شبه جزيرة سيناء. ومع ذلك، قد تتغير اعتبارات مصر في ضوء تطبيق الضم على نطاق واسع، ووقوع مواجهة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وزيادة ضغط الرأي العام الداخلي، مما قد يدفعها إلى الرد بشكل أكثر حدة، خاصة وأنها ستجد مصر صعوبة في صياغة موقف سقفة أقل من سقف الموقف الأردني والأوروبي.

من غير المتوقع أن يتجاوز الرد "البسيط" على الضم، رد مصر على

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف الأمريكي بالسيادة الإسرائيلية في مرتفعات الجولان. في هذا السيناريو، ستركز مصر على الإجراءات في الأطر العربية والإسلامية الجماعية لتجنب النزاعات الثنائية المباشرة مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وستعمل بالتنسيق مع الدول العربية لإدانة "إسرائيل" في المؤسسات الدولية ذات الصلة وتعزيز الإجراءات العقابية ضدها. كما أن تقارير الإدانة متوقعة من وزارة الخارجية المصرية ومكتب الرئيس وانتقاد "إسرائيل" في وسائل الإعلام.

يمكن أن يتسبب رد الفعل "الحاد" بالإضرار في العلاقات الثنائية مع "إسرائيل" بدرجات متفاوتة، قد تبدأ بتقليل التعابير العامة للسلام بما يشمل إبطاء التعاون إلى إعادة السفير إلى القاهرة. في هذا السيناريو، قد يكون هناك تراجع في مستوى العلاقات، التي تحسنت بين "إسرائيل" ومصر في السنوات الأخيرة، فقد ساهمت بعض الإجراءات والمناقشات والقرارات والمنتديات على تعزيز العلاقة بين الطرفين، ومن الأمثلة على ذلك الزخم الإيجابي الذي منحه للعلاقة "منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط" (EMGF)، الذي أقيم في القاهرة في يناير 2019، والذي لم يكن ليتم بدون مشاركة الأردن والسلطة الفلسطينية، أكبر المتضررين من الضم. ومن المتوقع أن يصبح من الصعب تعزيز التعاون في مجالات أخرى، ثنائية وإقليمية.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يعزز الضم من جانب واحد في مصر، مسألة البحث عن صيغ بديلة لحل الدولتين، الذي اعتمده القاهرة لأول مرة عندما أيدت قرار 24 نوفمبر 1967 وأصبح منذ ذلك الحين حجر الزاوية في سياستها. ولأن عملية الضم الإسرائيلية سوف تشمل عملية السلام، فإن مصر قد تقترح على الفلسطينيين تغيير النموذج وتبني استراتيجيات جديدة، بما في ذلك: التخلي عن اتفاقات أوسلو؛ تفكيك السلطة الفلسطينية؛ السعي من أجل إقامة "دولة واحدة" تتساوى فيها الحقوق والواجبات بين الجميع، وتبني نموذج من النضال اللاعنفي على شاكلة النضال ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

لا تزال مصر تدعو إلى حل الدولتين، لكن الضم قد يجعله غير واقعي. وهذا يعني انتهاكاً محتملاً لرغبتها وقدرتها على لعب دور بناء - إلى جانب الدول العربية الأخرى - في إيجاد تسوية إسرائيلية فلسطينية على أساس خطة ترامب. وتجنباً للقاهرة حتى الآن الإعراب عن معارضة رسمية لخطة ترامب، وأظهرت ردودها أيضاً أنها تقدر الاقتصاد، وتفهم الحاجة إلى ترسيخ المصالح الأمنية الإسرائيلية، وهي منفتحة لمناقشة الصيغ التوفيقية الإبداعية حول القضايا الأساسية للصراع. لا يمكن لمصر أن تجبر الفلسطينيين على قبول خطة ترامب، لكنها يمكن أن تحفزهم على اتخاذ مواقف أكثر واقعية وفهم أن الوقت لا يعمل لصالحهم.

ملخص

قبل أن تقرر "إسرائيل" تطبيق الضم من جانب واحد، يجب أن تنظر بجدية في عواقبه السلبية المحتملة على علاقاتها مع مصر. لن تكف مصر بالضرورة بالإعلانات والإدانات على الساحة العربية والدولية، وقد يؤدي رد فعلها إلى انتهاك العلاقات الثنائية وتسريع التحولات الأساسية في موقف مصر من مبدأ "حل الدولتين" ودورها في تعزيز التسوية الإسرائيلية الفلسطينية على أساسه. لذلك، من الأفضل لإسرائيل محاولة إقناع المحور العربي البراغماتي، ومصر بدرجة أساسية، بضرورة استغلال الفرص السياسية الموجودة في خطة ترامب، وتجنب التحركات الأحادية والمتفجرة التي من شأنها أن تزيد من احتمال حدوث اختراق لتسوية سياسية محتملة.

قسط مشترياتك بدون عمولات

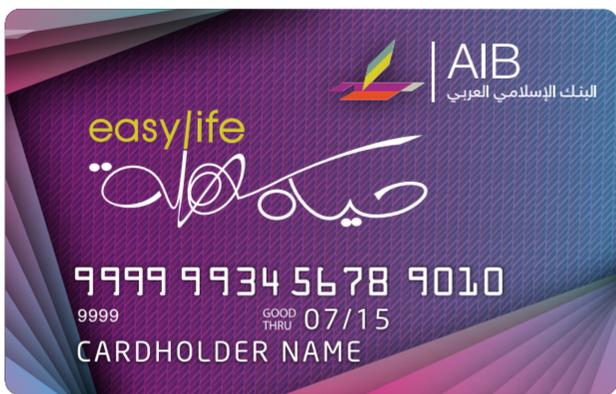


مع بطاقة

easy/life

حياتك

12 شهر 24 شهر 36 شهر



بطاقة جديدة من البنك الإسلامي العربي

حياتكم أسهل ... وأقساطكم أيسر

اطلبها الآن

هل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط بداية تراجع عصر الهيمنة الأمريكي؟

ووفقاً لدراسة صادرة عن مركز الأبحاث الأمريكي بجامعة سيدني، بعنوان "تفاقم الأزمة: الاستراتيجية الأمريكية والإنفاق العسكري والدفاع الجماعي في المحيط الهادئ والهندي". فإن العوامل الخارجية والداخلية لتراجع أهمية منطقة المحيط الهندي في العقل الاستراتيجي الأمريكي. والتي حددتها بإصرار واشنطن على استمرار وجودها العسكري ومشاركتها في حروب الشرق الأوسط التي لا تنتهي، بالإضافة إلى تقشف الميزانية الدفاعية وقلة الاستثمارات في القدرات العسكرية، والاختلاف الأيديولوجي في النظام الليبرالي الأمريكي، ناهيك عن التطور والنمو المتسارع للقوة الصينية، كل هذه العوامل جعلت القوات المسلحة الأمريكية غير مستعدة لمنافسة القوة العظمى "الصين" في منطقة المحيط الهادئ الهندية.

وتوضح الدراسة بأن الصين طورت جيشها بسرعة من قوة تقليدية إلى قوة قتالية متطورة لتناسب مع القوة الأمريكية، جاء التطور العسكري الصيني الكبير بخلفية النمو الاقتصادي الهائل لدى الصين. حيث ارتفع الإنفاق الدفاعي الصيني بحوالي 900% بين عامي 2018-1996، مما سمح لجيش التحرير الشعبي الصيني بالحفاظ على وتيرة التحديث العسكري لمعظم القطاعات العسكرية الرئيسية. لقد كان التقدم الذي أحرزته في قطاعات الصواريخ والطائرات المقاتلة والغواصات الهجومية والسفن السطحية مذهلاً بشكل خاص من حيث النوعية والكمية. كما وأكدت الدراسة على براعة وقوة الصواريخ الصينية الحديثة التي تتمتع بقدرات كبير للقيام بضربات دقيقة بعيدة المدى. وهو ما قوض قدرة واشنطن على المنافسة في منطقة المحيط الهندي، مما يزيد من خطر استخدام الصين لقوة محدودة لتحقيق نصر فعلي قبل أن تتمكن أمريكا من الاستجابة.

وأكدت الدراسة أنه إذا اندلع نزاع مسلح بين بكين وواشنطن؛ فمن المرجح أن تشل الصواريخ الباليستية ذات التقنية العالية في الصين القواعد العسكرية الأمريكية والأسطول البحري عبر منطقة غرب المحيط الهادئ خلال ساعات.

إن انشغال الولايات المتحدة بحروبها في الشرق الأوسط فسحت المجال لروسيا والصين لبناء قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، فأضحى التنين الصين أكبر التحديات الاستراتيجية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، فقد أقر تقرير قدمه رئيس القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال جوزيف فوتيل إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي "إلى أن الصين تسعى للاستفادة من المخاوف الإقليمية حول ما تراه في تراجع نفوذ الولايات المتحدة ودعمها لتحقيق هذا الهدف، لذلك تقوم بكين ببناء وتعزيز التجارة والبنية التحتية والدفاع والعلاقات السياسية في الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا، ويوضح التقرير أن الصين تسعى أيضاً إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد طويل الأجل يعزز نفوذها الدولي ويمكنها من الوصول إلى موارد الطاقة. وتعمل على تعزيز مبادرات مختلفة لتحقيق الاستقرار وفرض السيطرة في المنطقة وزيادة وجودها الاستراتيجي في المحيط الهندي. كما أنشأت الصين مؤخراً أول قاعدة عسكرية بالخارج مجاورة لـ Bab alMandeb ((BAM)) في جيبوتي، ونشرت المزيد من القوات بشكل دائم داخل المنطقة من أجل التأثير على المجاري المائية التجارية ذات القيمة الاستراتيجية، كما وأن الصين تعمل على زيادة تعاونها الاقتصادي والدبلوماسي مع إيران خاصة بعد رفع العقوبات الدولية عن طهران. كما ويؤكد التقرير الأمريكي على

من البديهي وعند الحديث عن الفواعل الدولية أو القوى العظمى التي تتمتع بسلطة عالمية وتتحكم بنسق التفاعلات في قارات العالم أجمع، أن ننظر لها في سياق ظاهرة تحول القوى التي لا يمكن أن تتوقف عجلتها عن تنفيذ السنن الكونية في التحول أو تصاب بالجمود كحتمية تاريخية لا مفر منها، وهو ما أشار إليه الفيلسوف الألماني شبلنجر: "التاريخ الإنساني ليس خطأ مستقيماً نحو التقدم؛ بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال، وكل حضارة أشبه بإنسان يولد فينمو وينضج ثم يشيخ فيموت"، في حين تحدث توينبي أن التاريخ "دورات حلزونية" تولد وتنمو ثم تشيخ فتموت، ولكنه يرى أن القوى الحاضرة استفادت من خبرات التجارب السابقة وستعرف كيف تتجاوز المطبات التي أمامها.

جهد الدين البدوي

في الهشيم، ولا العراق أضحى ديمقراطياً! بل أصبح مثلاً للدولة الفاشلة الفاسدة، ولا انهار النظام السوري الذي طالما حلم أوباما وترامب بانهيائه، وعلى عكس ذلك بدا أكثر تماسكاً يوماً بعد يوم بفضل الحلفاء الإقليميين والدوليين.

خسائر واشنطن البشرية والاقتصادية في حربها على الإرهاب

كانت الخسائر البشرية الهائلة التي خلفتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 والتي وصلت إلى 2753 قتيلاً، دافعاً كبيراً للمحافظين الجدد لشن حربها العالمية على ما أطلقت عليه الإرهاب، فخاضت حرباً كبرى في أفغانستان ومن ثم العراق، حيث خلفت هذه الحرب والممتدة من عام 2001-2016 أكثر من 7114 قتيلاً من الجيش الأمريكي.

وفي الجانب الاقتصادي، كلفت هذه الحروب منذ 2001-2020 خزينة الولايات المتحدة 4.6 تريليون دولار حسب التقرير السنوي الذي يصدر عن جامعة براون بولاية رود آيلاند الأمريكية.

ووفقاً للتقرير فإن الالتزامات العسكرية الأمريكية في دول مثل العراق وسوريا وأفغانستان وباكستان، وهي الدول التي تعتبرها أمريكا "مناطق العمليات الخارجية"، تمتد لما هو أبعد من النفقات المباشرة. وتتضمن النفقات المصروفات غير المباشرة للقطاعات الحكومية المختلفة التي تدير تلك العمليات من الداخل، بالإضافة إلى الالتزامات المادية السابقة والحالية والمستقبلية تجاه المحاربين القدامى ممن عادوا للبلاد بعد المشاركة بالعمليات الخارجية.

تحول ميزان القوى من الغرب لشرق آسيا

الميزانية الهائلة التي أنفقتها واشنطن في حروبها على الإرهاب عطلت مساعي الولايات المتحدة في التصدي للصعود الصيني والروسي العسكري والاقتصادي. وأصبحت قوة البلدين العسكرية تهدد التفوق الأمريكي بل تجاوزته في قطاعات عسكرية استراتيجية، وهو ما أكدته تقرير صادر عن قسم دراسات سلاح الجو بأكاديمية العلوم الأمريكية أن: "روسيا والصين تتقدمان بشكل ملموس على الولايات المتحدة في مجال تصميم أسلحة فرط صوتية هجومية ودفاعية، وهذا ما قد يعرض القوات الأمريكية المنتشرة في المستقبل وحتى الولايات المتحدة القارية نفسها للخطر الكبير".

وقد أعرب المؤرخ الأمريكي بول كينيدي أن أعباء الإمبراطوريات تتزايد مع مرور الوقت حتى يأتي وقت يختل التوازن بين أعباء الأمن المتزايد والقدرة على الحفاظ على قاعدة تقنية واقتصادية تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها وتضمن في نفس الوقت استمرار النمو، والنتيجة الحتمية عند كينيدي هي حتمية سقوط القوى العظمى نتيجة لهذا السبب الاقتصادي، وهو ما حصل مع الاتحاد السوفييتي وعجل في وتيرة سقوطه. وقد سبقه المؤرخ إدوارد جيبون في تحليل أسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية، الذي جاء حسب ما أورده في كتابه "سقوط الإمبراطورية الرومانية واضمحلالها" نتيجة موضوعية لتوسعها المفرط وهو ما حكم عليها مستقبلاً بالدمار.

وربما يمكننا النظر لواقع القوة الأمريكية وتوسعها المفرط منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ودخولها في حروب كبرى على الإرهاب في أفغانستان والعراق وسوريا، وانتشار قواعدها العسكرية في قارات العالم وبحاره ومحيطاته، هذا الواقع يجعلنا نؤمن أن القوة الأمريكية كما باقي القوى التاريخية لا بد لها أن تشيخ أو تهزم بعد عقود من التوسع المفرط، والذي شكل ضغطاً هائلاً على خزينتها القومية.

حروب الولايات المتحدة الكبرى في الشرق الأوسط:

عندما انهار الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي كانت الولايات المتحدة مهية لتسد فراغ هذا السقوط، ولكن القوة التي استلمت زمام السلطة الكونية آنذاك كانت مرهقة من أعباء الاستخدام المفرط للقوة بعد حرب فيتنام وحرب الخليج الثانية، وما فتأت القوة الأمريكية أن تهنيء بسكون استخدام القوة، حتى بدأت حروبها الكبرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فاحتلت أفغانستان بدعوى تطهير العالم من الإرهاب، ومن ثم احتلت العراق بدعوى الإطاحة بنظام دكتاتوري ودعم نظام ديمقراطي هناك، حتى بدأت الأحداث السورية عام 2011 ودعمت الجماعات المسلحة المناوئة للنظام بالسلاح والمال والتدريب.

وقد فشلت واشنطن في الأولى والثانية والثالثة، فلا إرهاب انقرض بل على العكس توسع وأخذ بالانتشار في العالم كالنار

لممارسة هيمنتها العالمية كما كانت عليه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

قائمة التراجع الأمريكي تطول، فالיום الذي أعلنت فيه واشنطن نجاح جهودها لعقد اتفاقية سلام مع حركة طالبان كبادرة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان ما هو إلا بداية لعصر جديد لن تكون فيه الولايات المتحدة مركز الكرة الأرضية.

ومن الطبيعي عند الحديث عن تراجع مركز قيادة القوى العظمى، أن نسلط الضوء على من سيخلف هذه القوة المتراجعة، وقد جرت العادة لدى الباحثين أن تعطي للحالة البريطانية والأمريكية كمثل قريب وواقعي، فقد انتقلت القوة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لتصبح واشنطن هي مركز القوة العالمية، وهو ما تكرهه الأخيرة في حالة الصعود الصيني كونها القوة الوحيدة عالمياً المهيئة لملى الفراغ الأمريكي في ظل تراجع القوة الأمريكية، لذلك تعمل واشنطن بكل قوتها للحيلولة دون الخضوع لمثل هذا السيناريو المرعب. فتارة تحارب بكين عبر الحرب التجارية، وتارة أخرى عبر بناء توازنات استراتيجية مع دول شرق آسيا التي ترفض القيادة الصينية، وكل جهود واشنطن فشلت حتى الآن في التصدي للصعود الصيني.

يمكننا أن ننظر للقوة الأمريكية بواقعية كونها قوة لم تستطع تحمل أعباء انتشارها العالمي وهو المؤشر الذي فرضها على قارات العالم أجمع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتسلمها زمام قيادة النظام الدولي. وهو يؤكد حتمية تحول القوة من الغرب لصالح القوى الشرقية الصاعدة، ولكن هناك قضية غاية في الأهمية متعلقة بكون الغرب أبرد منذ قرون في إعادة إنتاج القوة، فالقوة تنمو وتشيع وتموت، ولكن توينبي يرى القوى العظمى اليوم استفادت من خبرات التجارب السابقة ويمكنها أن تتجاوز المطبات التي أمامها. وهو ما يُطلق عليه اليوم بإعادة إنتاج القوة، ولكن إعادة إنتاج القوة في الحالة الأمريكية أو الغربية تحول دونه تحديات كبرى وعظمى، خاصة أن القوى الشرقية أيضاً استفادت من التجارب التاريخية للقوى العظمى، وحتى أن الصين استفادت من تجارب القوة الأمريكية اليوم والأوروبية في التاريخ المعاصر، لذلك من الصعب على الغرب اليوم إعاقة الصعود الصيني وتعطيل مساعيها لقيادة العالم في العقد القادم.

جدياً بأن تسحب جيشها من العراق بعد أن أعلنت ذلك مسبقاً في عهد أوباما، ومع تقلد ترامب إدارة البيت الأبيض وموافقته على اغتيال القائد في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني أصبح الخروج العسكري الأمريكي مطلب الجماعات المسلحة الشيعية التي كانت فيما مضى حليفة لواشنطن، حيث بدأت في ذلك الوقت باستهداف القواعد العسكرية الأمريكية، وبات الانسحاب الأمريكي من العراق هو المخرج الوحيد للمأزق الأمريكي المتصاعد. وفي المشهد الأفغاني عقدت واشنطن اتفاقاً مع حركة طالبان التي حاربتها لعقدين يقضي بانسحاب القوات الأمريكية والأجنبية الحليفة في غضون 14 شهراً، فيما تلتزم الولايات المتحدة وفقاً للاتفاق بالامتناع عن استخدام القوة والتدخل في شؤون أفغانستان الداخلية.

لم يكن إعلان الانسحاب الأمريكي من سوريا والعراق وأفغانستان بداية لتراجع الهيمنة الأمريكية، فقبل عقود مضت سجلت للولايات المتحدة أول تراجع لقوتها وهيمنتها بعد أن سحبت قواتها من فيتنام قبل أن تحقق أهدافها هناك، وتبعه غرق واشنطن بحروب كبرى في الشرق الأوسط وامتدت هذه الحرب وتوسعت بشكل جنوني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، غزت أفغانستان وبعدها العراق وسرعان ما غرقت في وحل الحرب السورية بحجة الحرب على الإرهاب.

وفي ظل فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، باتت واشنطن مطالبة بمعالجة قضايا استراتيجية أكبر تعقيداً، خاصة في ما يتعلق بالتصدي للصعود الصيني الهائل وعودة الدب الروسي للعب في المسرح الدولي، وبات ينظر للتحول في السياسات الأمريكية كونها استدارة أمريكية شرقية أكثر إلحاحاً وخطورة من الإبقاء على التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط.

حتى لو تم تفسير الخروج الأمريكي من سوريا والعراق وأفغانستان على أنه تكتيك للمفاضلة بين المهم والأهم خاصة أن الخروج الأمريكي من الشرق الأوسط ربط مع تكتيف التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا لمحاصرة الصين كونها أضحت تمثل تهديداً للهيمنة الأمريكية، فما مانع أن يستمر التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط وزيادة القوات العسكرية في الشرق الآسيوي، والتكتيك الذي يعمل به بخفض القوات في منطقة زيادته في منطقة أخرى يعطي معنى واحداً لا غير، أن الولايات المتحدة لم تعد تمتلك القوة العسكرية التي تؤهلها

أن الصين وإيران تقفان وراء تساؤل إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة في الشرق الأوسط والمناطق المجاورة. وفي السياق التكنولوجي فقد أطاحت الصين العام الماضي بأمريكا كأكبر مصدر لبراءات الاختراع في العالم وهو ما ينظر له بعناية فائقة لما أصبحت عليه الصين كقوة تكنولوجية عالمية أولى لا غنى للعالم عنها. وفي السياق الاقتصادي فقد أطاحت الصين عام 2014 بأمريكا لتصبح المركز الأول في الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بتبادل القيمة الشرائية، كما وأكد تقرير لشركة Price water house Coopers الذي حمل عنوان "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050؟"، أن الاقتصاد الصيني سيتفوق على الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2030 وسيصبح الاقتصاد الأول عالمياً بناتج قومي إجمالي 26.499 تريليون دولار في حين قدر الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي في ذات العام إلى 23.475 تريليون دولار، كما سيصل الناتج الإجمالي المحلي الصيني عام 2050 إلى 49.853 تريليون دولار والناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في نفس العام إلى 34.102 تريليون دولار، وهو ما يعكس مستقبل الاقتصاد الأمريكي المضطرب والذي سيغدو الاقتصاد الثاني عالمياً بعد صعود الاقتصاد الصيني للمركز الأول عالمياً.

في ظل المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية بات من الواقع الحديث عن القوة الصينية الصاعدة كونها بديلاً منطقياً عن القوة الأمريكية المتراجعة، فكما كانت أمريكا هي القوة التي لا يمكن الاستغناء عنها في الأمس، باتت الصين اليوم هي القوة التي لا يمكن للعالم الاستغناء عنها، وعلى النقيض من ذلك بات العالم ينظر للقوة الأمريكية كعبء يجب التخلص منه نتيجة لسياسات واشنطن الحمقاء في استخدام القوة في الشرق.

الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط

بعد نحو العقدين على حروب واشنطن الفاشلة على الإرهاب والتي كلفت خزينتها أكثر من 6.4 تريليون دولار؛ أعلنت واشنطن نيّتها الانسحاب من سوريا والعراق وأفغانستان. فخففت من تواجدها العسكري في سوريا وأبقت على بضع مئات جنودها لحماية المنشآت النفطية في مناطق سيطرة الجماعات الكردية المسلحة، وفي المشهد العراقي باتت واشنطن تدرس



شركات الدواء الفلسطينية في مرمى الاتهام.. من رفع الأسعار في ظل أزمة كورونا؟

تفاجأ الصيادلة في الضفة الغربية برفع أسعار الدواء من قبل شركات الدواء الفلسطينية، خلال شهر مارس الماضي، في ظل انتشار فيروس كورونا، كما يؤكد بعضهم في مقابلات أجرتها صحيفة الحدث.

خاص - الحدث

من الدواء.

ورداً على استفسارنا حول السبب وراء ارتفاع بعض أنواع الأدوية في ظل الجائحة وانخفاض أسعارها في وقت لاحق بسبب انخفاض أسعار الأدوية الأجنبية الشبيهة بها رغم تأكيد بعض الشركات بأن الارتفاع كان بسبب نقص المواد الخام؛ قال أبو علي إنه سوف يتأكد من هذه النقطة. وقد ضربنا له مثالاً على ذلك.

ويؤكد عدد من الصيادلة لـ"الحدث" أن بعض الأدوية ارتفع سعرها ومن ثم انخفض بسبب احتجاج الصيادلة وبعض المستخدمين لها، وهو ما يفند حجة الشركات بارتفاع أسعار المواد الخام، من وجهة نظرهم.

ويوضح أحد الصيادلة أن شركة بيرزيت للأدوية وشركة القدس للمستحضرات الطبية، رفضتا تزويد بعض الصيدليات بالدواء خلال أزمة كورونا، إلا بعد تحصيل كافة المستحقات المترتبة على الصيدلية أو بعد دفع ثمن الدواء مباشرة ودون آليات دفع ميسرة كما كان الأمر ما قبل الجائحة، الأمر الذي دفع بعض الصيادلة إلى الاستغناء عن بعض أصناف الدواء.

لكن الصيادلة، الذين قابلناهم، أكدوا أن رفع الأسعار لم يكن التغيير الوحيد، الذي قامت به شركات الأدوية في ظل الجائحة، فقد قامت بعض الشركات وعلى وجه التحديد شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية، بتخفيض نسبة "البونص" التي تمنح للصيادلة على كل نوع دواء، والمقصود بـ"البونص" بحسب الصيادلة هو الزيادة المجانية، التي تمنح من كل صنف دواء للصيادلة من قبل شركات تصنيع الأدوية.

وأكد الصيادلة أن شركة دار الشفاء غيرت بشكل مفاجئ في ظل الجائحة سياسة البونص، وهو ما قلل من أرباح الصيادلة، وحول ذلك قال رئيس مجلس إدارة دار الشفاء، باسم خوري، في مقابلة مع "الحدث" إن "البونص ليس حقاً للصيدلي، وإنما للترويج، وقد خففنا البونص بسبب ارتفاع سعر الإنتاج، ونحن الوحيدون الذين لم نرفع الأسعار على عكس شركات أخرى، وكنا أمام خيارين؛ إما أن نخفف البونص، أو أن نرفع سعر الدواء وهو ما سوف ينعكس على المواطن، ولكننا اخترنا أن نخفف البونص منعا لرفع الأسعار".

وأضاف خوري أن شركته لم ترفع أسعار بعض أنواع الدواء، التي كانت وزارة الصحة قد وافقت على رفعها قبل الجائحة، بينما قامت بعض الشركات برفع أسعار بعض الأدوية، التي كان هناك موافقة على رفع أسعارها من قبل الوزارة في وقت سابق للجائحة.

لكن بعض الصيادلة أكدوا أن البونص كان يمنح الصيدلاني مساحة لمراعاة ظروف الناس وخفض أسعار بعض أنواع الدواء في بعض الحالات، التي كانوا يرون أنها لا تستطيع شراء الدواء بسعره الحقيقي، وتعقياً على هذه النقطة قال خوري إن بيع الدواء بأقل من السعر المقرّر هو مخالفة قانونية وفق القوانين واللوائح، التي تحكم عمل الصيادلة.

ورفض رامي مجروح، مدير التسويق في شركة دار الشفاء، في مقابلة مع "الحدث"، فرضية أن تكون شركات الدواء قد استغلت ظرف الجائحة لرفع الأسعار، مؤكداً أن شركته لم ترفع الأسعار ولكن شركات أخرى كانت قد قدمت طلباً ما قبل الجائحة برفع الأسعار، وقد تزامنت الموافقة على الطلب مع أزمة كورونا.

وأكد مجروح رداً على توضيح بعض الصيادلة بأن سعر الدواء المحلي أصبح أعلى من سعر الدواء الأجنبي، أن سعر الدواء المحلي يجب أن يكون أقل من سعر الدواء الأجنبي بنسبة 30%، وبعد أن عرضنا عليه دواء اللوردين، الذي تصنعه شركة دار الشفاء، وسعره أعلى من سعر الأجنبي، قال: "هذا بحاجة لمراجعة.. قد لا يكون أحد انتبه لذلك".

أحد الصيادلة، الذين قابلناهم، قال إن الادعاء بأن سعر الدواء المحلي أقل من سعر الأجنبي، غير دقيق، وهناك العديد من الأنواع أصبح سعر الأجنبي أقل بكثير من سعر المحلي. ومن الأمثلة على دواء "أميكور" الذي يستخدم لمرضى الضغط، بينما سعره 30 شيقلاً وهو من إنتاج شركة بيرزيت للأدوية، فإن نظيره الأجنبي "نورفاكس" سعره 14 شيقلاً، وهذا مخالف للقوانين، لأن القانون يلزم الشركات المحلية بأن يكون سعر الدواء، الذي تصنعه، أقل من سعر الدواء الأجنبي بنسبة 30%.

ورداً على حديث خوري بأن البونص لا يؤثر على المواطن، قال الصيادلة، الذين قابلتهم معدة التقرير إن البونص يؤثر على ربح الصيدلاني لصالح شركة الدواء، التي تضاعف أرباحها بهذه الطريقة، مستغلة جائحة كورونا.

وأشاروا إلى أنه حتى لو كانت الموافقة على رفع أسعار بعض أنواع الأدوية قد تمت من قبل وزارة الصحة قبل الجائحة، إلا أنه يفترض أن تحافظ هذه الشركات على سعر الدواء الأصلي حتى مرور الجائحة، التي رافقتها أزمة اقتصادية كبيرة، خاصة وأن بعض مدراء ومسؤولي الشركات كطلال ناصر الدين، وهو رئيس صندوق وقفه عن، الذي مهمته معالجة أوضاع المواطنين المتضررين بفعل الجائحة، لكن ما جرى هو أن الشركة التابعة له، رفعت الأسعار وغيرت من بعض سياساتها، ما أثقل كاهل المواطن والصيدلاني.

صحيفة الحدث حاولت التواصل مع ناصر الدين، من خلال الاتصال الهاتفي والرسائل النصية، التي أوضحت من خلالها معدة التحقيق، أنها تريد أن تمنحه حق الرد فيما يتعلق بارتفاع أسعار بعض أنواع الدواء، التي تصنعها شركته، لكن دون رد. كما حاولت "الحدث" التواصل مع الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة القدس للأدوية إياد مسروجي، من خلال الاتصال وإرسال الرسائل النصية، وذلك لمنحه حق الرد، لكنه لم يرد على كل ذلك. تواصلنا مع نقابة الصيادلة، وأبلغونا أنهم سيقومون بإبلاغ النقيب بغرض المقابلة، وفي حال أراد التصريح في الأمر، سيقوم بالاتصال بمعدّة التقرير أو الصحيفة، لكن ذلك لم يتم، رغم محاولات الاتصال به شخصياً.

وكانت نقابة صيادلة فلسطين قد أصدرت بياناً بتاريخ 23 نيسان الماضي، حذرت فيه من اتهام الصيادلة بأن "الصيدلة يجنون أرباحاً طائلة من بيع الأدوية على حساب شعبنا وأهلنا"، مشيرة إلى أن هناك من يحاول كسر مهنة الصيدلة لينقضوا عليها ظناً منهم بأنها نهر المال الجاري وعندها يصبحون هم المتنفذين بها.

ويقول الدكتور الصيدلاني عبد العليم، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه بسبب عدم وجود تصريح من نقابة الصيادلة له بالتصريح، إن شركة بيرزيت للأدوية، التي يتولى رئاسة مجلس إدارتها طلال ناصر الدين، رئيس صندوق وقفه عن، هي من أبرز الشركات، التي رفعت أسعار الدواء.

ويشير عبد العليم، إلى أن بعض الزبائن امتنعوا عن شراء بعض أنواع الدواء، ظناً منهم أن ما يجري عبارة عن استغلال من قبل الصيادلة. مضيفاً أن "أحد الزبائن قام بالصراخ داخل الصيدلية، واتهمني برفع الأسعار مستغلاً أزمة كورونا، وهو ما كاد أن يؤدي إلى حدوث مشكلة، ورغم محاولاتي لإقناعه أن شركة الدواء هي من رفعت سعر الدواء، إلا أنه ظل مصراً أن الخلل مني".

وكشف أحد الصيادلة أن بعض أنواع الأدوية، ارتفع سعرها بمقدار 25 شيقلاً خلال الجائحة، ضارباً مثالاً على ذلك: دواء أوفابريست، الذي تقوم شركة القدس بتصنيعه، قد ارتفع سعره من 40 لـ 65 شيقلاً، وهو دواء للحوامل، كما أن بعض الأدوية الرائجة كان وقع رفع أسعارها أكثر تأثيراً على نظرة الزبائن تجاه الصيادلة كمستغلين لظرف الجائحة، خاصة إذا ما تحدثنا عن دواء شائع ويستخدم كثيراً مثل ألترافين، الذي يستخدم كمسكن للألام، كما يؤكد عدد من الصيادلة، الذين أشاروا إلى أن سعره ارتفع من 10 شيقلاً وفق التسعيرة الأصلية إلى 12 شيقلاً، كما ارتفع سعر "ألترافين ل س" من 14 شيقلاً إلى 17 شيقلاً، ودواء "المودكس"، الذي تنتجه شركة بيرزيت ويستخدم للتهابات الأمعاء، قد ارتفع سعره في ظل الجائحة من 25 شيقلاً إلى 30 شيقلاً، ودواء دينوجكس الذي يستخدم لعلاج الزكام وارتفع سعره من 14 شيقلاً إلى 18 شيقلاً ومن ثم قاموا بخفض سعره إلى 15 شيقلاً.

وحول ذلك، يقول المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الدوائية الفلسطينية، عوض أبو علي، إنه كان هناك بالفعل رفع لأسعار بعض أنواع الدواء، ولكن ذلك جاء بعد حظر بعض الدول المصدرة للمواد الخام كالهند لتصدير هذه المواد، كما أن الشحن الجوي والشحن البري قد توقفا في أوروبا تقريباً، وأدى ذلك لانخفاض الرحلات التجارية القادمة لمطار اللد بواقع 83%، بالإضافة إلى انخفاض معدل العمل بنسبة 30% مع بقاء رواتب الموظفين تصرف بنسبة 100%.

وأضاف أبو علي في مقابلة مع "الحدث"، أن "الصورة الكبيرة في المشهد بالنسبة لشركات الدواء هي الحفاظ على الأمن الدوائي الوطني، أما الصورة الصغيرة فهي جيب الصيدلاني، والأمن الدوائي الوطني أهم بكثير من جيب أي شخص، وبناء على ذلك قمنا بتقليل كمية الدواء في السوق، خوفاً من عملية تكديس الدواء عند بعض قنوات التوزيع، وعدم وصول الأدوية إلى مستحقيها، وهذا التكديس من شأنه أن يحرم مناطق معينة



Barilla

MASTERS OF PASTA

اشهى النكهات
الإيطالية الأصيلة

Barilla
BASILICO
100% PASTA SAUCE
ITALY

Barilla
NAPOLETANA
WITH MEDITERRANEAN HERBS

Barilla
ARRABBIATA
WITH CHILLI PEPPERS
Net 400g e 380

+970 (2) 296 3621

+970 (2) 296 3623

www.nedm.ps

Near East Distribution & Marketing - شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق

مجموعة
عنتاوي
شركة الشرق الأدنى
للتوزيع والتسويق

هل توجد فرصة ثانية لانطباع أول ؟

في ظل الأزمة الحالية التي نشبت إبان استلام قرار جيش الاحتلال الإسرائيلي رقم 67 بتاريخ 09/02/2020 بخصوص مسؤولية التعاطي مع رواتب الأسرى وتفاعل المجتمع المدني بطريقة قريبة إلى الهجومية والتداول والتشهير بالمصارف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مما جعلها ضحية لنقاش بينظي "مين مع ومين ضد" -مع كل احترامي وتقديري لحق الإنسان بالنقاش وإبداء الرأي- ولكن الموضوع هنا مبني على اعتبارات أكبر من كونه نقاش واختلاف وجهات نظر.

بقلم: عيسى قسيس

عنوان مقالي اليوم له أبعاد تحاكي ما هو المطلوب، ليس الآن فقط ولكن غد وبعد غد. نحن بحاجة لتدخل سريع في وضع خطة واقعية محكمة مجمع عليها مصرفياً وتشريعياً والأهم موافق عليها من المستوى السياسي لإحكام حقوق الجميع وإغلاق أبواب التداول وعدم الانجرار بالتفاعل بردات فعل بل بموقف يؤمن الطريق قدما لعدم تكرار ما حدث، لأننا لا نملك فرصة ثانية لخلق انطباع أولي عن قطاعنا المصرفي ونظامنا المالي.

سأتناول الموضوع بداية، بتحديد بعض الأطر التي أراها ثوابت بالمعادلة وبالتالي تحدد المجال المسموح به لأي منا بالتعاطي مع الموضوع بدون أحلام وشعارات. تثبت أموراً لها وزنها، منها ما يعجبنا وآخر نرفضه ولكنها واقع... حين تغييره.

أرقامنا واضحة واعتمادنا على إسرائيل قل مؤخرًا ولكنه مرتفع وإذا حسبنا الكهرباء والماء فإنه يفوق 70% من حياتنا اليومية. القطاع الخاص الفلسطيني يستورد من خلال موانئ حيفا وأسدود ويستعمل البوند لتخزين/تخليص البضائع مما يؤثر إيجاباً في تسهيل الاستيراد ويقلل الكلفة المباشرة وغير المباشرة على المشتري الفلسطيني وبالتالي على المستهلك. بالإضافة إلى أن الجمرک يحصل من الموانئ ويدفع بالشيقل في خزينة السلطة الفلسطينية بعد خصم عمولة متفق عليها والذي يعرف بنظام المقاصة.

معظم السلع المصنعة في إسرائيل حاصلة على شهادات مواصفات ومقبولة في معظم دول أوروبا وغيرها "باستثناء منتجات المستوطنات" وهي ذات جودة ولها وكلاء إضافة إلى موزعين فلسطينيين يغطوا سوق الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد تجذرت العلاقة بين البائع والمشتري خلال سنين التعامل وعلى المستويين الشخصي والمهني وقد يمنح المشتري الفلسطيني -أي الوكيل / الموزع- سقف مشتريات كتسهيلات من البائع الإسرائيلي وتسدد هذه المبالغ بالشيقل إما نقداً أو حوالات أو شيكات شخصية يتم تحصيلها من خلال المقاصة الإسرائيلية ويبقى في جميع الأحوال حساب جاري بين الطرفين وثقة كافية لاستمرار العلاقة.

نص بروتوكول باريس بالمادة 4 تحت عنوان "الأمور المالية والنقدية" بأن يتم قبول إيداعات / حسابات بعملة الشيقل كعملة متداولة ويسمح بحد أدنى من

متطلبات السيولة بنسبة 4% - 8% وعلى أن يوافق الطرفان "سلطة النقد وبنك إسرائيل" بالسماح لعلاقة المصارف بالمقاصة الإسرائيلية.

بعد الانتفاضة الثانية تأثرت المقاصة الإسرائيلية بالعلاقات المتوترة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وأضحت علاقة بين المصارف الفلسطينية والوافدة وبين البنوك الإسرائيلية تتغير إلى مبدأ علاقة "العميل المميز" وليس علاقة "بنك مراسل" وهذا انحراف خطر عن بروتوكول باريس حيث تركت البنوك لأهواء البنوك الإسرائيلية التي دأبت على الضغط المستمر بذريعة تقليل المخاطر "مخاطر البلد" ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع بعض الميزات للبنوك الوافدة. واستمر ذلك إلى يومنا هذا وما هو تهديد اليوم إلا وجه آخر لتهديدات عشناها بشكل سنوي منذ سنين ولكننا لم نعمل كفاية لحل المشكلة بل لرأب الصدع واستمرار الخدمة بالحد الأدنى.

جميع المصارف العاملة في فلسطين، الوطنية منها والوافدة، تتبع المعايير العالمية في الامتثال وبالتالي يوجد رضا من البنوك المراسلة في الخارج على هذه المصارف وهذا مثبت في استمرار العلاقة ونموها بالإضافة إلى التقارير الإيجابية الصادرة عن المؤسسات الدولية. وإن أكبر امتحان لنا سيكون تقييم مخاطر دولة فلسطين والمقرر في العام الحالي والذي تم التحضير له بقوة من جميع الأطراف ذات العلاقة.

يوجد ارتياح عند البنوك المركزية للمصارف الوافدة والتي ترى بالسوق الفلسطيني فرصة للعمل وتكلفة معقولة مقابل حجم المخاطر في فلسطين وتعليمات السلطات الرقابية بخصوص ضبط مستوى المخاطر، وعليه فمن الضرورة المحافظة على وجود هذا التنوع الصحي في الاستثمار بالقطاع المصرفي في فلسطين وعدم هز مضجعه.

إن رواتب عمالنا في دولة إسرائيل تدفع من خلال نظام مدفوعات "مساف" إلى حسابات العمال في المصارف العاملة في فلسطين والتي كانت تدفع نقداً وتم التوافق بعد جهود جبارة من سلطة النقد مع بنك إسرائيل على حل المعضلة من خلال النظام المذكور والذي بالرغم من التحفظات على كفاية بيانات النظام ولكنه ينجز المهمة وتدفع مئات ملايين الشواقل شهرياً من خلاله للعمال.

بناء على ما تقدم، نستشعر حساسية الظروف التي يعمل

في ظلها القطاع المصرفي وبالأخص في هذه الأيام ونحن ننتظر بشغف كيفية التعاطي مع قرار عسكري من شخص -وليس دولة- وكيفية التعامل معه. أقول: لقد تأخرنا ثلاثة أشهر بالتعاطي مع الإنذار ولكننا متأخرون بوضع خطة اليوم التالي والتي تداولناها كقطاع مالي منذ العام 2009. المطلوب ليس ردة فعل أو حل الموضوع باجتماع أو رسالة من الحكومة أو مكاملة من شخص ما، بل بخطة مبنية على ما نريد وليس ما يعطى لنا. نحن بنينا قطاعاً مصرفياً على مدى 26 عاماً من خلال سلطة نقد جل عملها في الرقابة والتفتيش فنحن نستحق لأننا انتزعنا احترامنا كقطاع مصرفي وليد ولكنه رزين ويعمل بأحلك الظروف.

وعليه وللحيلولة دون جلد الذات وجلب المصارف عنوة لساحة الإعدام يجب التحرك بطريقة مهنية سليمة في وضع إجراءات وقائية.

■ علينا أن نحمي مؤسساتنا المالية وأن لا نقحم البنوك بأي ردات فعل سياسية مباشرة أو غير مباشرة ونركز على حماية هذا القطاع الحيوي والتفكير بحلول ريادية مبتكرة. وهذا لن يحصل فيما لو انقطعت أو توترت علاقات البنوك العاملة في فلسطين مع البنوك الدولية والإسرائيلية.

■ البناء على التعليمات الأولية الصادرة بخصوص عمل المحافظ الإلكترونية وانتهاج طريق غير تقليدي تسخر فيه أدوات التكنولوجيا المالية في تنفيذ المطلوب من خلال قنوات الحكومية وبمعزل عن البنوك حيث إن التقاص بمثل هذه الأمور يتم محلياً والتكنولوجيا المالية كفيلة بتنفيذ المطلوب وبكفاءة ويسر.

■ دراسة سياستنا النقدية وتقييم خياراتنا بسلة العملات المتداولة حالياً وأين نريد أن نكون بشكل يضمن اقتصاداً قوياً وليس بالضرورة إصدار عملة وطنية فهذا لا يجعلنا بالضرورة أقوى.

■ لقد حان موعد انتهاج التكنولوجيا المالية في طريقة عملنا بالقطاع المصرفي وقد شهدنا انتهاج بنك الاستثمار الفلسطيني مثلاً لأول محفظة إلكترونية بنكية وسنرى غيرها من المبادرات لتوسيع السوق وتعزيز الشمول المالي والتخلص من النقد وانتهاج المحافظ بدل الحسابات التي تجلب النقد. هنا نادي بالمفتاح الوطني وربط نقاط البيع والأهم ربط المحافظ الإلكترونية ليتمكن من يستلم راتباً أو دفعة شؤون اجتماعية من استعمالها.

■ التوجه بطلب رسمي بإعادة مبدأ البنوك المراسلة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية لحماية التجارة البنكية ودفع الرواتب والتي تشكل نسبة محترمة من الدخل القومي. نريد إيجاد آلية للتعامل الأكفأ بعملة الشيقل بدون عبء تخزينه وشحنه، وتعزيز المقاصة الإلكترونية.

■ تفعيل التوقيع الإلكتروني والحكومة الإلكترونية ونافذة الدفع والمفتاح الوطني لتسهيل حركة الأموال وإعادة الثقة بتغليب الحوكمة، الشفافية والامتثال ومحاربة غسل الأموال للحفاظ على صحة وديمومة القطاعين المصرفي والمالي الفلسطيني.

ردنا على القرار يجب أن ينبع من حقيقة أننا لا نملك فرصة ثانية لإعطاء انطباع أول عن أنفسنا.

قصة

أردنية، مقدسية، فلسطينية.. فلتختر أنت
جنسيتها/هويتها السياسية إن استطعت

خاص - الحدث

تزوجت سائدة قبل ثمانية عشر عاماً، أنجبت طفلين. بعد طلاقها عملت في محلات الملابس، وفتحت محلاً لبيع الإكسسوارات اليدوية؛ أغلقتها قبل انتشار فيروس كورونا في فلسطين بأربعة أشهر، وقطع طليقها عنها أموال النفقة وصارت مهددة وأولادها معها بالعيش في الشارع، لا نفقة، ولا تأمين، ولا عمل، أردنية، مقدسية، فلسطينية، بإمكانك التوقف عن القراءة... القضية انتهت.

بعد أن اعتدى عليها زوجها بالضرب وكسر لها ذراعها، توجهت لتشتكيه لدى شرطة رام الله، ونتيجة لهذه "الفضيحة بالنسبة له"، عُقدت صفقة شروط الطلاق: ثلاثة آلاف شيقل، خمسمائة منهم لمدارس الأولاد، أن يعيش الأولاد معها، أن لا تغيير حالة الزواج في "سجلات داخلية الاحتلال". يلتزم الطليق بدفع هذه النفقات، وهكذا حصل لتعيش بعيداً عن عنفه وأمراضه مع أولادها خالد ووليد.

مرت خمس سنوات على طلاقها نهاية 2015، عملت فيها بوظائف كثيرة، أولها محلات بيع الملابس، وآخرها محلاً افتتحتها لبيع المنتجات اليدوية التي تصنعها هي وبعض النساء لعرضها في محلها. أغلقت سائدة المحل قبل جائحة كورونا بأربعة أشهر، فأسعار إيجار المحلات في رام الله باهظة جداً، "ومش جايب همه، الناس بطلت تشتري منتجات يدوية" والشارع الذي كان فيه المحل، تحولت دكاكينه إلى مطاعم ومقاه، فقررت سائدة أخذ استراحة قصيرة لتعتاش على نفقة طليقها، حتى تجد فرصة عمل أفضل.

بعد إغلاق المحل في شهر 11 من العام الماضي، عملت أسبوعاً واحداً في القدس، واقتنعت أن رام الله أفضل من "مرمطة الحواجز وعنصرية الصهاينة والعرب في أعمال المياومة" كتنظيف بيوت أدرج المستوطنين/ات.

"أن تكون قريباً من الأولاد والمدارس أفضل من قرف حاجز قلنديا، فهو يأخذ أكثر من ثلاث ساعات ذهاباً وإياباً ومرات أكثر... معيش سيارة، والباصات الموصلات العامة موت، وغير الصبح كمية العمال والطلاب الحاجز... بفصلوا الواحد تفصيل، من فوق لتحت شو لابس وشو حامل وشو باكل وتسميع حكي ع الريق فالواحد يسكت أحسنه ويروح عشغله يجيب رزقة هالولاد".

في اليوم الأول من حالة الطوارئ؛ ما بين رام الله والقدس، قطع طليقها مصاريف النفقة عنها، وصارت سائدة "ما بين الحياة والموت" ضرب الطليق معادلتها الرياضية التي استطاعت ضبطها أربعة أشهر لتدير أمور منزلها وإعالتها، فهي تحتاج إلى 1800 شيقل إيجار البيت، 100 للكهرباء، 60 للماء، والباقي تستطيع شراء مستلزمات البيت، ف"يكفيننا مرة واحدة دجاجة في الأسبوع، ولا مانع من تسخين بقايا طعام الأمس، نفود هذه النفقة، وما تيسر من أعمال هنا وهناك حتى أتدبر عملاً في الأيام القادمة".

حجبت أنا والأولاد "افتراضياً" من المكالمات معه، وأرسل لي رسالة صوتية: أنا مش دافعلك، وأعلى ما بخيلك اركبي، مرتي وولادي الصغار أبدى منك ومن ولادك. وأنا حالياً نايم في الأوتيل يعني بتقديريش توصلي لعندي وترجعيش ترني علي، تجدد الحجب، وأصبح حتى لا يجيب على الأرقام غير المسجلة في سجل هاتفه.

لم تغير سائدة حالتها "الزوجية" منذ عقد الطلاق - قبل خمس سنوات - في السجلات المدنية الصهيونية-وزارة الداخلية -، والآن تدفع ثمن ذلك، لن تستطيع أن تشتكيه بسبب الإغلاقات، وفي كل الأحوال تتشابه حالة سائدة مع عشرات الحالات في الضفة الغربية التي أغلقت المحاكم الشرعية والجهات الحكومية أبوابها أمام المطلقات، والأرامل ومن يعتاش على النفقة.

سائدة ليست محسوبة على "دولة أو سلو في الضفة الغربية"، وجودها في رام الله قد يفتح عليها أعين المخبرين من أتباع التأمين الوطني

الصهيوني، وقد يعرض إقامتها المقدسية "الهوية الزرقاء" للسحب، وبذلك، وقف الكورونا وطيحها، والسلطات الاستعمارية والمحلية عائقاً أمام سؤال: ماذا أنا الآن! لا فلسطينية ولا أردنية ولا مقدسية، لا أستطيع أن أشتكيه في رام الله، ولا أستطيع عبور حواجز السلطة أو الحواجز الإسرائيلية إلى القدس، ولا أستطيع حتى العودة إلى الأردن. المهم حالياً أن تتوجه إلى أحد بخصوص قضيتها، استجد حدث جديد غير النفقة: "صاحب البيت طلب منا الإيجار ولم يلتزم بإعفائي كما كل أصحاب البيوت في الشهر الأول من كورونا، قلت له إننا نبحث عن بيت للإيجار، ولم أخبره عن أن طليقي لا يريد دفع النفقة، ولا مصدر دخل عندي، المطلوب الآن تأمين الأكل للأولاد، وجهاز حاسوب إن أمكن حتى لو كان قديماً لينتظم الأولاد في المدارس، وبالنسبة للإنترنت بإمكاننا مد سلك من أحد الجيران فهم يعرفون وضعنا.

كانت إجابات "أهل الخير" أن العائلات في ازدياد ولا مجال لإضافة عائلة واحدة أخرى بعد أن عرفوا أنها مطلقة وعندها أولاد، وأما بالنسبة لإيجار البيت، بإمكانها التوجه إلى بلدية رام الله وإعطاء تقرير عن أحوالها. ما علاقة الطلاق والأولاد لم نفهم، هل يبحثون عن عدد عائلات أكثر، ما هي معايير اختيار المحتاج، أو لنسأل ما هي معايير مواجهة "التفكير" قبل علاج الفقر.

لا أحد من عائلتها الأردنية هنا، ولن يكون، قدمت إلى فلسطين منذ عشرين سنة وحدها، ولا حاجة لأخباركن/م عن القوانين والتشريعات لحملة الهوية المقدسية، وتحديدًا في قضايا الزواج/الطلاق/النفقة النساء وقضايا العنف. "أهلي ممنوعين من القدوم إلى فلسطين بسبب ماضيهم السياسي وأنا لا طاقة لي على العودة إلى هناك.. عند انتهاء الكورونا أو إعادة افتتاح البلد"، سأبحث عن عمل: مهما كان.

بكل الأحوال بإمكان أي "محامي أرعن" تمليص الأبله من دفع النفقة بإخبار "التأمين الوطني الصهيوني" عن أن سائدة تسكن في رام الله وتعيش هناك منذ سنين، وبذلك فتدخل سائدة في معركة أكبر، تسوية أمورها أمام التأمين والداخلية قبل الذهاب لرفع المحاكم على الطليق. التوجه إلى المحاكم الصهيونية قد يفتح عليها ناراً أخرى: الديون المترتبة منذ سنين، ويحال الموضوع إلى طرف المحاكم "الإسرائيلية" ويعفى الطليق من طائلة المساءلة في الضفة الغربية. سائدة في هذه الحالة لا تستطيع تجاوز حاجز قلنديا، أو حاجز كفر عقب -الذي وضعته الأجهزة الأمنية الفلسطينية- حتى؛ للبحث عن عمل لا في رام الله، ولا في القدس، آلاف العاطلين عن العمل. من يحاسب طليقاً كهذا، وبكل الأحوال لا تستطيع الوصول إلى أهلها في الأردن ولا السلطات "الاستعمارية/السلطة الوطنية" ستقيدها.

بكل الأحوال، سائدة خجولة ومترددة، ومعها كل الحق، ليس سهلاً أن تطلب المساعدة من أحد في بلادنا؛ العوز في مجتمع الذكور يفتح المجال لطرح أسئلة تمس الوجود، تضرب الذات الفاعلة والخامدة، وتعزّي الجسد، أجسادنا نحن الذين نقف على الحياض، فالصورة النمطية عن المطلقات في بلادنا أنهن أصل الشر والخيانة، غير الملتزمات بطاعة الذكور بالضرورة، ماذا فعلت حتى تطلق، أهدمت بيتها بيدها، كيف يعشن المطلقات بدون أزواج، ومن سيتزوج بها بعد طلاقها، هذه المعايير والتمثلات تبدأ في التلاشي في اللحظة التي تعلن فيها النساء: الخلاص والاستقلال مادياً، ومعنوياً عن سلطة الذكر المعنف، إما بحبسه، أو بتعنيفه، وإن احتاج الأمر لإذلاله. لا علاقة للاحترام في هذا كله.

توجهت سائدة لاحقاً لبعض المؤسسات النسوية في رام الله، أخذوا منها بعض التفاصيل العامة عن حياتها، وبعد مرور شهرين على "كورونا" ما زالت تنتظر أن يحادثها أو يتكفل في ملفها القانوني أحد. كل ما تريده إيجار الطليق على دفع المستحقات، "بدي أرفع عليه قضية نفقة وبدي يدفع لي كل مستحقاتي من أول ما تطلقنا.. صرنا نشحد الخبز".

ثانياً أن يتوجه أحدهم للجهات الرسمية في المدينة، لإقناع صاحب المنزل بإعفاء سائدة من الإيجار؛ لم يحصل إلا أن قامت مجموعة ناشطة باسم "الناس لبعض" تكفلت بتأمين المونة والطعام بإمكانياتهم المتواضعة، من سكر وطحين وأرز وزيت وحلاوة.. ما يقدم للعائلات حتى تبقى على قيد الحياة.. لا شفا حكومة، ولا صناديق"

يقوم المخبرون المحليون لأجهزة العدو بالإبلاغ عن الفلسطيني/ة لحظة انتقاله جغرافياً من القدس إلى الضفة الغربية، وتتفتح عيون تلك الأجهزة ومخبريها عند جهات مثل "التأمين الوطني الصهيوني وسلطات الضرائب والأملاك". هذا الاختراق غير المحبذ إن جاز القول، يتبعه آليات استعمارية تستنبط مفاهيم الإزاحة المكانية للسكان الأصليين، بسحب هويات الإقامة المقدسية وترك الفلسطيني معلق بين دولتين.

لأسباب ديموغرافية أساسها صراع الوجود والأرض، يهدف المستعمر إلى تقليل عدد السكان الفلسطينيين -حملة الهوية المقدسية- بكافة الطرق، عشرات المقالات والأبحاث أنتجت في هذا الخصوص؛ وللتأكد من بلاغات المخبرين تتمظهر الزيارات الميدانية لأجهزة السلطات الاستعمارية على شكل زيارات مفاجئة، غير معروفة للتواريخ لأماكن السكن الجديدة والقديمة، الحل عند الفلسطيني، بسيط، أن يلتزم قاعدة "عدم التخالط مع المحيط الجديد"، وأن لا يقوم بتغيير عنوان مسكنه القديم على بطاقة الهوية وسجلات "وزارة الداخلية الصهيونية" إذا ما انتقل للعيش في الضفة، وحتى ينكشف سره، بإمكانه المراوغة.

يحيلنا ذلك التبرير إلى أن الفلسطيني المقدسي، عليه تدبير أموره وحده وبحذر، إما بالعمل ضمن شروط ولوائح العمل المناجور "في دولة العدو" وتكبد أعباء الطرق والحواجز والمواصلات، واضطراره أحياناً إلى فتح حسابات بنكية في البنوك الصهيونية لاستلام راتبه، وسحبها وإيداعها في البنوك الفلسطينية أحياناً أخرى؛ أو العمل ضمن الشركات التي تخترق تلك "اللوائح للعمل" ولا تقوم بتغطية العمال/ات أمام الجهات الحكومية الصهيونية؛ شركات المياومة، التي تقبل أن تدفع مبالغ دون قسيمة راتب ولا تقطع ضريبة القيمة المضافة وبالتالي يكون الأجر "أسوداً، أو كما يسميه العمال/ات وسخاً دون ضرائب"

هذا/العامل/ة معرض بأثر رجعي لتراكم الديون الضريبية والمساءلة، وتوقف التأمين الصحي ومستحقات البطالة، والشيوخوخة وغيرها، ببساطة لأنه/ا لم يكن/تكن ي/تدفع، أو لأنه/ا انتقل/ت للعيش في "حدود سلطة أو سلو" التي لا تقدم شيئاً للمقدسي لا في الضفة، ولا في القدس. لن تسلم سائدة نفسها إلى كل هذه المعادلات بسهولة، وستعيش بالحماية الشعبية، ليس مهماً عند الكثيرين في هذه اللحظات أن يستمر الانحباس الحراري، أو يتغير شكل النظام الاقتصادي العالمي، أو تتراجع الأسهم في سوق الأحمية والهواتف الذكية أو صعود أسهم شركات الأدوية.. لا يهم كل ذلك من هم تحت: المسحوقين: في الهامش. بإمكانكن/م القول يا حرام، والاكتفاء بالأسطر القليلة السابقة عن القضية؛ بإمكانكن/م أيضاً تبني القصة والقول، حدثت قصة لامرأة في كوروناً وسردها على الأصدقاء كما كل قصص شعبنا نحاكها ونكتب عنها؛ هل استفزتكم الجملة الأخيرة أكثر من قضية سائدة؛ إذا ما حصل ذلك، فتذكر أن كثرة القضايا تجعلنا ننسى جزءاً كبيراً من أحداثها لأنها تتشابه/تتكرر مع عشرات القضايا الأخرى ليس في العالم، في الأراضي المستعمرة. والآن بإمكاننا سؤالك: ما هي هوية سائدة، من المسؤول عن قضيتها؟

هذه حاجة التدوين وملاحقة الذكور، فما زالت سجلات المحاكم الشرعية، والنساء المهمشات العاملات في الزراعة/المستوطنات، والمصانع بانتظار الباحثين/ات الروائيين/ات ليقتصوا أمراض مجتمع الذكور/السلطة/الهيمنة.

الأثر القانوني لحالة الطوارئ على عقود العمل وعقود الإيجار

بقلم: المحامي هادي رياض مشعل

في إطار المشروعية الاستثنائية الناجمة عن حالة الضرورة بتنظيم ووضع آليات لدفع الرواتب والأجور بما يحقق مصلحة طرفي الإنتاج بحيث نخرج أيضا من إطار الجدل القانوني حول التفسيرات المختلفة للحالة الراهنة.

والسؤال الثاني هو حول أثر حالة الطوارئ على التزام المستأجرين للعقارات التجارية المستأجرة لغايات تجارية تأثرت جزئيا أو كليا بحالة الإغلاق وهنا يجب أن نوضح أن عقد الإيجار هو عقد ينصب على المنفعة للعقار وأن الفقه القانوني يوجب تمكين المستأجر من الانتفاع بالعقار ولزوم الأجرة مرتبط بالاعتدال على استيفاء منفعة المأجور وفقا لنص المادة 470 من مجلة الأحكام العدلية (وهي بمثابة القانون المدني الفلسطيني) حيث تضرب المجلة عدة أمثلة على سقوط الحق في استيفاء الأجرة عند عدم الاعتدال على استيفاء المنفعة ومنها الظروف الاستثنائية أو فعل الطبيعة أو قدر الله حيث نصت على ما يلي:

«عدم لزوم الأجرة للأرض التي تسقى لأجل الزراعة إذا انقطعت عنها المياه مدة الإجارة ولم يكن بالإمكان زرعها وكذلك إذا تعطل النهر الأعظم (النيل) ولم يمكن السقي منه فلا تلزم الأجرة (لسان الحكام)... وكذلك إذا قال الأجر للمستأجر ها هي الدار فخذها واسكنها ولم يفتح المستأجر بابها ولم يسكنها وقال المستأجر بعد مدة الإجارة إنني لم أسكنها ينظر إذا كان المستأجر يستطيع فتح الباب بدون كلفة لزمه الأجر وإلا لا. ولا حق للمؤجر في أن يقول للمستأجر هلا كسرت القفل ودخلت الدار. (الهدنية)».

وبالعودة إلى الشروحات الفقهية للقوانين المدنية المقارنة نجد أن الفقه القانوني يكاد يجمع أن ما تتخذه الإدارة من قرارات تؤثر على الانتفاع بالعقارات المؤجرة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعقار أو يحصل نقص كبير بالانتفاع بالعقار يحيز للمستأجر طلب إنقاص الأجرة بما يعادل ما انتقص من المنفعة أو طلب الفسخ لعقد الإيجار سواء في ظل وجود نص صريح بذلك في القانون المدني أو سندا للأحكام العامة للقانون بحيث تعتبر أعمال الإدارة من باب القوة القاهرة وبهذا الصدد فإن الفقه يجمع أن من حق المستأجر أيضا الرجوع بالضرر على جهة الإدارة فيما إذا كانت إجراءاتها خارج إطار المشروعية وهو أمر لا ينطبق برأيي على الحالة الراهنة. إلا أنني وعلى ضوء النصوص الواضحة الدالة في مجلة الأحكام العدلية وحيث إنه لا اجتهاد في معرض النص وعلى ضوء الطبيعة القانونية لعقد الإيجار والشروحات الفقهية لحدود المسؤولية في حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية؛ فإن الأجرة تسقط بمقدار ما فات من انتفاع بنتيجة حالة الطوارئ الناجمة عن انتشار فيروس كورونا وما صاحبه من إغلاق للمحال التجارية ووقف للأنشطة الاقتصادية.

وعلى الرغم مما تقدم، ومنعا لأي لبس أو إشكاليات قانونية ومنعا للتضارب في الآراء والأحكام والاجتهادات؛ فإنه قد يكون من المستحسن قيام الحكومة باستخدام صلاحيتها بإصدار قانون يحدد آلية دفع أجور المحال التجارية سواء بالتأكييد على الإعفاء منها خلال فترة الطوارئ للأنشطة المغلقة بالكامل وفقا لنصوص القانون كما بيننا أو تحديد دفع جزء من الإيجارات وفقا لحدود الانتفاع وعدم ترك المسألة مفتوحة على مصراعيها لتفسيرات مختلفة ونزاعات ستثقل الجهاز القضائي وتهدد السلم الأهلي وتعرض المستأجرين لخطر وخسارات إضافية لما تحملوه من أضرار اقتصادية جمة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عقود الإيجار لغايات السكن لم تطلها حالة من عدم القدرة على استيفاء المنفعة، وبالتالي فإن بدلات الإيجار الخاصة بها مستحقة وواجبة الدفع والسؤال المطروح هنا ألسنا بحاجة إلى تدخل تشريعي أيضا لتنظيم إليه دفع هذه الأجور على ضوء انقطاع دخل شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني خلال هذه الفترة بحيث يتم توزيع بدل الإيجار المستحق على أشهر تلي انتهاء الأزمة وعودة الحياة إلى طبيعتها.

المنشأة أو بإيقاف نشاطها مؤقتا لمدة لا تزيد على شهرين، وعلى صاحب العمل الاستمرار في دفع أجور عماله طيلة فترة الإغلاق أو الإيقاف المؤقت مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون والمتعلقة بفترة التجربة. 2- ينقضي الالتزام المذكور في الفقرة (1) أعلاه بعد مدة الشهرين وعلى صاحب العمل أن يدفع لعماله زيادة على ما سبق ذكره مكافأة نهاية الخدمة كما نصت عليها أحكام هذا القانون. وتثير المادة ٢٨ من قانون العمل في ظل الحالة الراهنة وإعلان حالة الطوارئ، إشكالية لدى العديد من المؤسسات على مستوى الوطن فالسؤال هل إغلاق الأنشطة الاقتصادية بسبب وجود وباء يهدد المجتمع ككل يدخل ضمن إطار أحكام المادة ٢٨ وبالتالي يلزم أصحاب العمل بدفع راتب شهرين للعمال؟ ومن ثم ينتهي العقد حكما؟

برأي المتواضع، فإن المادة ٢٨ تتحدث عن إغلاق المنشأة بقرار إداري أو قضائي، مما يستوجب وجود خطأ أو سبب يعزى إلى صاحب العمل اقتضى الإغلاق المؤقت أو الدائم أو وقف النشاط (وذلك لأن الفقرة الثانية من ذات المادة افترضت انقضاء العقد حكما وجوبا بقولها «وعلى صاحب العمل دفع المكافأة» أي أعلنت انقضاء العقد) أما ما نحن أمامه اليوم فإنه يدخل في إطار نظرية الظروف الطارئة التي يستحيل لكلا الطرفين تنفيذ التزاماتهما بموجب عقد العمل، وبالتالي وعملا بمبادئ العقود الملزمة لجانبين توقف الالتزامات المتبادلة لكلا الطرفين فلا يستحق العمال أجرا ولا يترتب أي التزام على أصحاب العمل بدفع الرواتب للعمال خلال فترة الظروف الطارئة التي يستحيل معها تنفيذ الالتزام. قد يقال إن النص في المادة ٢٨ نص خاص إلا أننا نجد أنها جاءت لتنظيم الإغلاق ووقف النشاط لسبب (خطأ أو إهمال أو امتناع) يعود لصاحب العمل، أما الطرف الاستثنائي الحالي وما يترتب عليه فيبقى محكوما بالقواعد العامة وإن قيام أصحاب العمل بالاستمرار بدفع الأجور للعمال والموظفين ينبع فقط من المسؤولية الوطنية والاجتماعية والأخلاقية لا القانونية.

مع إدراكنا أن النص في القانون الفلسطيني يمكن تفسيره بأنه يجب دفع الراتب لمدة شهرين، إلا أن الفقرة الثانية من ذات المادة توجي بأن على صاحب العمل بعد مدة الشهرين إنهاء عقود العمل ودفع مكافأة نهاية الخدمة، الأمر الذي يفهم معه أن الحديث لا يدور عن قرار إداري عام يشمل إغلاق الأنشطة الاقتصادية عامة، وإنما قرار قضائي وإداري موجه إلى المنشأة ذاتها لأنه يفترض عودة العامل إلى سوق العمل بعد شهرين لدى مشغل آخر بعد دفع مكافأته، الأمر الذي لا يستوي والحالة العامة للظرف الطارئ وبالتالي لا يمكننا تفسير القانون بأنه يتجه إلى زيادة نسبة البطالة ولعل ما اتخذته الحكومة الأردنية في الأردن الشقيق بموجب أمر الدفاع رقم 6 بحيث تم تنظيم ووضع آليات دفع الرواتب خلال فترة الإغلاق وآليات استحقاقها ووقف العمل بنص المادة 50 من قانون العمل الأردني المشابه إلى حد ما مع نص المادة 38 من قانون العمل الفلسطيني والتي صيغت بطريقة أكثر توفيقا ودقة من النص في القانون الفلسطيني حيث نصت المادة على ما يلي:

«إذا اضطرت صاحب العمل إلى وقف العمل بصورة مؤقتة بسبب لا يعزى إليه وليس في وسعه دفعه فيستحق العامل الأجر الكامل عن مدة لا تزيد على العشرة أيام الأولى من توقف العمل خلال السنة، وأن يدفع للعمال نصف أجره عن المدة التي تزيد على ذلك بحيث لا يزيد مجموع التعطيل الكلي المدفوع الأجر على ستين يوما في السنة».

إلا أن الحكومة الأردنية ارتأت وعلى ضوء الوضع الاستثنائي والذي لم يكن متوقعا مطلقا حتى عند صياغة التشريع وقف العمل بأحكام المادة 50 ووضع أطر قانونية جديدة تتماشى مع الحالة الاستثنائية وتخلق التوازن الحقيقي بين مصلحة العمال ومصلحة الاقتصاد الوطني، وقد يكون من الضروري على الحكومة في ظل الظروف الحالية أن تتخذ موقفا إيجابيا واضحا بموجب ما لها من صلاحيات

منذ بداية العام الجاري والإنسانية جمعا تخوض معركة وجود ضد فيروس كورونا - كوفيد 19 المستجد، وقامت معظم دول العالم ومنها فلسطين بفرض حظر و/أو تقييد السفر والحركة وحجر المواطنين وعزل المصابين في محاولة لوقف انتشار الفيروس الجديد، وفي 30 يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أعداد الإصابات شكلت حالة طوارئ صحية عامة وأدى كل ما تقدم إلى اضطرابات كبيرة في التجارة الدولية وفي أسواق المال العالمية خصوصا أن الانتعاش والتوسع الاقتصادي خلال العشر سنوات الماضية كان الأطول في التاريخ، وكان لابد من حدوث انكماش اقتصادي في أي لحظة إلا أن وباء كورونا كان فتيل الانهيار في الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، وأدى إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية لهذا الوباء على مستوى العالم، خصوصا بعد تعليق رحلات السفر الدولية حركة التجارة حيث يقبع ما يزيد عن أربعة بلايين إنسان تحت وطأة الحجر الصحي ووقف للأنشطة في قطاع السياحة بمختلف فروعها، وقطاعات بيع التجزئة مما أثر على عقود التوريد والتبادلات التجارية، وعقود القروض التسهيلات المالية، سواء الخاصة بالمؤسسات والشركات أو الأفراد.

وفي فلسطين، أصدر سيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) مرسوما بإعلان حالة الطوارئ 5/3/202، ومنح رئيس الوزراء صلاحية تعطيل العمل في المؤسسات العامة والخاصة وصدرت عدة قرارات عن مجلس الوزراء بالتدرج بإغلاق محافظات الوطن ومنع التنقل منها وإليها، وبقاء الجميع في الحجر الصحي المنزلي، وتم إغلاق الغالبية العظمى من المحال التجارية والمنشآت غير الحيوية كما أن بعض المؤسسات الحيوية تعمل بأقل من ثلث عدد العاملين لديها.

ومع تدمير حالة الطوارئ لشهر إضافي مع ضبابية الوضع العالمي والمؤشرات من أن الإنسانية قد تضطر للتعيش مع هذا الوباء وما يفرضه ذلك من تغييرات جذرية في العالم بحيث قد يستمر الوضع القائم لأشهر تتجاوز العام الحالي مع بعض التخفيف للقيود المفروضة وتغييرات دراماتيكية في بيئة العمل وأساليب العمل، فإن سؤالين يطرحان بقوة من قبل المواطنين هما مدى تأثير إعلان حالة الطوارئ في فلسطين والحالة الواقعية بوقف العجلة الاقتصادية على عقود العمل في فلسطين وتحديد ما هي التزامات كل من رب العمل والعامل في ظل هذه الظروف الطارئة والاستثنائية؟ والسؤال الثاني هو حول أثر حالة الطوارئ على التزام المستأجرين للعقارات التجارية المستأجرة لغايات تجارية تأثرت جزئيا أو كليا بحالة الإغلاق كالمطاعم ومحال بيع الأدوات الكهربائية والملابس... الخ. بداية، فإن انتشار وباء كورونا وما تبعه من إجراءات من إعلان حالة الطوارئ، قد يعتبر من الناحية القانونية وفي إطار المعاملات المدنية قوة القاهرة باعتباره حدثا غير متوقع أثناء التعاقد يستحيل دفعه أو منعه أو درء نتائجه وفي مثل هذه الحالة يؤدي ذلك إلى فسخ العقود من تلقاء نفسها إذا كان تنفيذ الالتزام مستحيلا، أو تعديل العقد إذا كانت الاستحالة جزئية وقد يأخذ وصف الحالة الاستثنائية والظروف الطارئة، بحيث يغدو تنفيذ الالتزام التعاقدية مرهقا ويسبب خسائر فادحة غير معتادة، وفي هذه الحالة لا تنفس العقود تلقائيا وإنما يعود للقضاء في هذه الحالة إعادة التوازن بين طرفي العقد بحيث يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول وبشكل عام يجب أن تدقق وتفحص كل حالة على حدى لتحديد هل تطبق مبادئ القوة القاهرة أم الظروف الاستثنائية أو الطارئة.

على ضوء الوضع القائم، اختلف القانونيون حول أثر الحالة الواقعية القائمة على التزامات رب العمل تجاه العمال من حيث استحقاق الرواتب وخصوصا أن وزارة العمل استندت إلى المادة 38 من قانون العمل عند إعلانها عن الاتفاق مع أرباب العمل حول آلية دفع الرواتب حيث تنص المادة (38) من قانون العمل على ما يلي:

1- لا ينتهي عقد العمل في حالة صدور قرار إداري أو قضائي بإغلاق

اتهامات لـ "الجندي" بمخالفة شروط السلامة ومنع طاقم السلامة من الدخول إلى المصنع ومديرها يرد

خاص - الحدث

ويبين أنه "منذ ثلاثة أسابيع أطلقنا حملة لزيارة المنشآت الصناعية في المحافظة، وعلى إثرها يتم إغلاق كحد أدنى مصنعين يوميا وقد تصل إلى خمسة".

ويقول مدير عام التفتيش في وزارة العمل علي الصاوي لـ "الحدث"، أنه تم تشكيل لجان رباعية خلال فترة الطوارئ تضم كافة أطراف الإنتاج والمحافظة، تقوم بدورها بزيارات يومية لجميع المنشآت المصرح لها بالعمل.

وأضاف: "قامت طواقمنا بأكثر من 450 زيارة في الضفة الغربية للمنشآت، وتم على إثرها إغلاق العديد من المنشآت والمصانع، ووجهت تنبيهات لمنشآت أخرى.

وأكد، "إذا كانت هناك منشآت غير ملتزمة فهذا نادر جدا، وقد يتمثل في أن التعليمات قد تكون غير واضحة بالنسبة لهم، والتي أهمها لبس القفازات والكمادات والتباعد بين العاملين إضافة إلى مجموعة أخرى من الاعتبارات التي الصادرة عن وزارة الصحة ورئاسة الوزراء.

مصادر الحدث، أكدت أنه تم تسوية الأمر بحسب ما أخبرهم المسؤول عن سير عملهم في اليوم التالي.

وعلى الرغم من "إخفاء" الشركة لبعض العاملين في غرفة لا يذهب إليها المفتشون، إلا أنها لا يمكن أن تخفي العدد الكبير من العمال المثبتين وعمال المياومة الذين أبقوا على عملهم جميعا خلال فترة الطوارئ، كما تؤكد لـ "الحدث" مصادر من داخل الشركة.

كمادات توزع على العاملين ممنوع استبدالها قبل انقضاء مدة ثلاثة أيام

ويكشف بعض العاملين في الشركة، أنه وعلى الرغم من الشروط الواجب توافرها في المنشآت الصناعية خلال فترة الطوارئ، إلا أن الشركة "تمنح" موظفيها كمادة واحدة لثلاثة أيام، ممنوع على الموظفين استبدالها، وفي حال فقد الموظف كمادته يعطى واحدة جديدة على أن يدفع ثمنها من حسابه الخاص في حال أعطي الثانية خلال أقل من ثلاثة أيام.

ويضيفون، "عندما يعطوننا الكمادات، يخبرونا بأن علينا أن نأخذها لمنازلنا خوفا من أن ترانا الشرطة دون كمادات وتخالفنا، كما أن المسؤولين هناك يبلغوننا بضرورة غسل الكمادات في منازلنا كذلك والعودة بها في اليوم التالي احتياطا في حال أوقفنا الشرطة وعندما نسألهم يقولون هذا هو الموجود".

ووفقا لادعاء مصادر من داخل الشركة تمتلك مراسلات اطلعت عليها "الحدث"، فإن نفوذ صاحب المصنع واسع، وعلى سبيل المثال: "أحد الموزعين على سبيل المثال، تم ضبطه مخالفا خلال فترة الطوارئ، كما وتمت مصادرة كافة أوراقه الشخصية، ولكن المدير تمكن من إعادة أوراقه في نفس اليوم، كما أن طواقم التفتيش لم تتمكن ولا مرة واحدة من مباحة المصنع، كل مرة يكون لديهم علم بأمر التفتيش".

وكانت لجان الطوارئ في سلواد، قد أقدمت على إغلاق مستودعات شركة الجندي في المنطقة، خوفا من أن يقوم الموزعون بنشر فيروس كورونا بسبب تنقلهم واختلاطهم مع المواطنين. وطالب أمين سر حركة فتح في بلدة سلواد في تصريحات صحفية له، بمزيد من الرقابة على حركة مندوبي الشركات والشاحنات التي يتم نقل البضائع فيها قائلًا، إنه لا مانع من عودة عمل طواقم الجندي في البلدة في حال اتخذت الشركة المزيد من الإجراءات الوقائية. وأكد رئيس بلدية سلواد للحدث، أن مستودعات الجندي في البلدة تم افتتاحها وعادت تعمل كالسابق بعد أخذ الاحتياطات اللازمة من قبل طواقمها العاملة.

منتجات فيها أخطاء في الإنتاج أو التخزين تتحول إلى منتجات أخرى

ويؤكد بعض العاملين أن "الجميد السائل" أحيانا تتم صناعته من المنتجات المعادة للمصنع بسبب خطأ في الإنتاج أو خلل في التخزين والتي تؤثر على جودة المنتج، والتي يتم إعادتها إلى المصنع عن طريق الموزعين، وهو الأمر الذي نفاه أبو خلف لـ "الحدث".

ويقول الناطق باسم مكتب محافظ الخليل، إنه تم تشكيل لجنة صحية في الخليل تضم المحافظة والضابطة الجمركية ووزارة الاقتصاد، تكمن مهمتها في زيارة المصانع المسموح لها بالعمل خلال فترة الطوارئ ضمن قرارات مجلس الوزراء وتعليمات المحافظ، للتأكد من التزامها بشروط السلامة العامة والمواصفات المطلوبة والتي أهمها التباعد بين الموظفين ولبس الكمادات والكفوف.

وشدد، على أن المخالفين لهذه التعليمات تقع عليهم إجراءات مختلفة مثل التنبيهات التي تنتهي بالإغلاق وقد تصل إلى الاعتقال.

ينفي مشهور أبو خلف، مدير عام شركة الجندي لـ "الحدث"، أن شركته منعت دخول طواقم السلامة إلى المصنع "ولا يمكن منع دخولهم، وما حدث سابقا، أن حارس المصنع أبلغ طواقم السلامة أنه يتوجب عليه إبلاغ أحد المسؤولين في المصنع قبل السماح لهم بالدخول، وهو ما جعلهم يغادرون دون أن يدخلوا".

لكن مهدي مرعب، رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام في محافظة الخليل، والمتحدث الرسمي باسم مكتب المحافظ أكد في لقاء خاص مع "الحدث"، أن "شركة الجندي رفضت دخول طواقم السلامة العامة إلى مقارها خلال فترة الطوارئ، وتم التواصل بشكل مباشر مع الشركة من قبل محافظ الخليل، والآن نحن قيد الإجراءات والعين ساهرة على هذه الشركة".

ويتقاطع حديث الناطق باسم مكتب محافظ الخليل مع إفادات عاملين في الشركة، أكدوا لـ "الحدث" أن الشركة منعت دخول طواقم السلامة، معللين ذلك بأن الشركة لا تلتزم بأدنى إجراءات الوقاية بشكل عام وخاصة في ظل فترة انتشار فيروس كورونا المستجد.

ويشير العاملون، الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم حتى لا يتم فصلهم من عملهم في الشركة، أنه في المرات، التي سمحت الشركة لطواقم التفتيش بالدخول، تم وضع المعقمات "فقط" عند إبلاغ المسؤولين بجولة تفتيشية داخل أقسام الشركة، مؤكداً أن الشركة تجبر موظفيها على عدم الحديث مع أي من طواقم التفتيش في حال سؤالهم عن أي أمر كان، مهددة إياهم بفصلهم من العمل في حال تحدثوا أو اشتكوا بخصوص أي شيء مما يحدث داخل الشركة.

إجراءات وقائية فقط خلال التفتيش!

وأكد العاملون، الذين تحدثنا إليهم، أن شركة الجندي للالبان والمواد الغذائية منذ بداية عملها في فترة الطوارئ، وزعت كمادات على الموظفين وأجبرتهم على لبسها فقط خلال جولات التفتيش التي تقوم بها وزارة الاقتصاد أو العمل أو الشرطة الفلسطينية، موضحين "كونها منشأة تصنيع غذائي توزع لشتى أنحاء فلسطين يتوجب على موظفيها لباس الكمادات والكفوف وغيرها للحفاظ على سلامتهم وسلامة المنتج، لكن أحدا لا يأبه بذلك باستثناء أثناء زيارات جهات الاختصاص الحكومية".

ويرفض أبو خلف هذه الاتهامات للشركة من قبل العاملين، قائلا إن الشركة تلتزم بكافة إجراءات ومعايير السلامة المتبعة خلال فترة الطوارئ. مضيفا خلال حديثه مع معدة التقرير أن "إجراءات السلامة يعرفها أنا وأنت، وليس هؤلاء الذين تحدثت معهم". مشددا على أن إدارة الشركة أول من قام بتنفيذ إجراءات السلامة والتعقيم في فترة الطوارئ وخارج إطار فترة الطوارئ "لأننا شركة تصنيع غذائي".

ولا يتفق مع حديث أبو خلف العاملون الذين قابلناهم من الشركة، مشيرين إلى أن الشركة تبذل جهدا من أجل زيادة إنتاجها في ظل ارتفاع الاستهلاك على المواد الغذائية خلال فترة الطوارئ، ودون إدخال أي تغيير على أعمالها داخل الشركة مع الإبقاء على كامل العاملين ممن هم مثبتون أو من عمال المياومة، خاصة وأن فيها أقسام يصل عدد العاملين فيها إلى 30 شخصا.

ويؤكد هؤلاء العاملون أنه بما يتعلق بجولات "التفتيش" فإن الشركة تسحب عددا من موظفيها إلى إحدى غرف الشركة وتجبرهم على البقاء فيها لحين انتهاء التفتيش بسبب اكتظاظ أقسامها بالعاملين، وأشار عاملون في الشركة، إلى أن أول جولة تفتيشية نفذت للمصنع خلال فترة الطوارئ كانت يوم الأحد الموافق 27/4/2020 أي بعد نحو شهرين من عملها في ظل حالة الطوارئ، حيث قامت طواقم وزارة العمل برفقة الشرطة الفلسطينية بزيارة أحد الأقسام المكتظة بالعمال مهددة بإجراءات قانونية بحسب أحد العاملين هناك، لكن

الحدث
الأسبوعية

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

